العرب وإثيوبيا وإريتريا:

إشكاليات الأمن المائى والدور الإقليمى

د. أحمد إبراهيم محمود(*)

مقدمة:

تستمد العلاقات بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا أهميتها من اعتبارات متنوعة، يأتى فى مقدمتها الارتباط الوثيق لهذه العلاقات بالأمن المائى العربى، خاصة بالنسبة إلى مصر والسودان، اللتين تأتى النسبة الأكبر على الإطلاق من مواردهما المائية من منطقة الهضبة الإثيوبية. وهى مسألة تكتسب قدرا عاليا من الأهمية، فى ضوء ما يحيط بها من تباعد فى المواقف ووجهات النظر، فيما بين مصر والسودان من ناحية، وإثيوبيا وكثير من دول حوض النيل من ناحية أخرى، بشأن قضايا تقاسم المياه.

ولا يقل أهمية عما سبق أن تلك العلاقات تتأثر أيضا بحقيقة أن إسرائيل سعت فى كثير من الفترات إلى تنفيذ سياسة نشطة فى منطقة القرن الأفريقى، فى إطار سياستها التقليدية المعروفة (سياسة شد الأطراف) التى تسعى من خلالها للتغلغل إلى مناطق الجوار الجغرافى للدول العربية؛ من أجل توثيق علاقاتها مع دول تلك المناطق فى مختلف المجالات، والعمل على توظيف تلك العلاقات فى إطار صراعها المركزى مع الدول العربية. ونجحت إسرائيل فى هذا الصدد فى إقامة علاقات وثيقة مع إثيوبيا فى فترات مختلفة، لاسيما فى فترة حكم الإمبراطور هيلاسلاسى، منذ نشأة إسرائيل، ثم كانت هناك حالة انقطاع جزئى فى خلال المدة ١٩٧٤ - ١٩٩١، ثم استؤنفت عقب ذلك علاقات التعاون

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة.

الاستراتيچى بين الجانبين، مع وصول نظام حكم ملس زيناوى إلى السلطة فى إثيوبيا. وبالمثل، نسجت إسرائيل علاقات قوية مع نظام حكم الرئيس أسياس أفورقى فى إريتريا، منذ نجاح الثورة الإريترية فى طرد الاحتلال الإثيوبى فى عام ١٩٩١. غير أن المؤكد أن علاقات إسرائيل مع إريتريا تظل أدنى من علاقاتها مع إثيوبيا فى المجالات العسكرية والاقتصادية.

وقد ظلت العلاقات بين العرب وإثيوبيا أسيرة لحالة مزمنة من الشكوك والهواجس، بفعل مشكلات الإدراك المتبادل؛ إذ ظل العرب على الدوام يتوجسون من علاقات إثيوبيا الوثيقة مع الغرب، منذ العصور الوسطى، التى عكست نفسها فى كثير من الفترات، فى قيام إثيوبيا بدور رأس الحربة فى بعض الهجمات الاستعمارية الأوربية ضد الوجود العربى، ليس فى منطقة القرن الأفريقى فحسب، ولكن أيضا فى شبه الجزيرة العربية ذاتها، فضلا عن قيام إثيوبيا بدور استعمارى على المستوى الإقليمى، ضد الممالك والإمارات العربية فى شرق أفريقيا، فى بدايات القرن العشرين، بما فى ذلك مشاركتها فى تقطيع أوصال ما كان يعرف بـ (الصومال الكبير)، فضلا عن أن إثيوبيا ارتبطت على الدوام بعلاقات وثيقة مع قوى دولية كبرى فى مختلف العهود، وسعت فى بعض الأحيان، لتوظيف هذه العلاقات، للإضرار بالمصالح العربية فى منطقة القرن الأفريقى.

أما على الجانب الإثيوبى، فقد استقر فى ذهن النخب الحاكمة الإثيوبية منذ فترات طويلة، أن العرب يسعون لمد نفوذهم إلى منطقة القرن الأفريقى، بمختلف الطرق العسكرية والثقافية والدينية والتجارية؛ وهو مما خلق حالة من التربص المتبادل بين الجانبين. وفى فترات تالية، ترافق ما سبق مع هواجس هائلة بشأن مياه النيل، تتغذى على قناعة إثيوبية مفادها أن مصر تسعى لاحتكار مياه النيل لنفسها، وحرمان بقية دول النهر منها، وفى مقدمتها إثيوبيا، بما فى ذلك منعها من تنفيذ مشروعات الرى والزراعة، حتى لو كانت تلك المشروعات

حيوية جدا، لدفع جهود التنمية الاقتصادية فى تلك الدول. وبغض النظر عن مدى صحة هذه الهواجس؛ فإنها ظلت تلعب دورا محوريا فى صياغة إدراك الساسة الإثيوبيين للعلاقات مع العرب.

هذه الهواجس المتبادلة ظلت تعكس نفسها بأشكال عدة فى مرحلة التطور الحديثة والمعاصرة للعلاقات بين العرب وإثيوبيا، ويتمثل أبرزها فى: صراع الأدوار الإقليمية فى القرن الأفريقى، والنزاع بشأن موارد المياه. ويتبلور صراع الأدوار الإقليمية بشكل أساسى فى رغبة إثيوبيا العارمة فى منع الدور العربى أو تحييده فى تسوية الصراعات الداخلية فى الدول العربية فى القرن الأفريقى، لاسيما السودان والصومال، كما يتجلى فى خلافات بشأن المياه، لاسيما فى ظل ما تلوح به إثيوبيا بين الحين والآخر من تخيير مصر والسودان إما بإعادة التفاوض بشأن حصص المياه وإما بقيام إثيوبيا بتنفيذ مشروعات أحادية للانتفاع بالموارد المائية داخل أراضيها.

وفيما يتعلق بإريتريا، فإن العنصر الأكثر بروزا يتمثل فى حالة الإحباط الممتد التى أصابت قطاعات واسعة من العرب إزاء توجهات السياسة الإريترية فى مرحلة ما بعد الاستقلال عن إثيوبيا فى عام ١٩٩٣؛ إذ كان هناك توقعات متزايدة بأن تكون إريتريا أقرب فى توجهاتها إلى العرب، بما فى ذلك الانضمام إلى جامعة الدول العربية، فى ظل وجود نسبة مهمة من ذوى الأصول العربية ضمن التركيبة السكانية للمجتمع الإريترى، وفى ظل الدعم السياسى والمادى المهم الذى قدمه كثير من الدول العربية لحركات التحرير الإريترية فى أثناء مرحلة الكفاح ضد الاحتلال الإثيوبى. غير أن ما حدث بالفعل من جانب إريتريا جاء مخيبا للآمال؛ إذ رفضت الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، لاسيما أن استقلال إريتريا جاء فى فترة شهدت تدهورا هو الأسوأ من نوعه على الإطلاق للعلاقات العربية - العربية. وبدلا من ذلك، اتجهت إريتريا نحو نسج علاقات وثيقة مع إسرائيل، ثم بادرت بإشعال صراع عسكرى عنيف مع اليمن

على جزر حنيش، كما تتأثر العلاقات العربية - الإريترية بالتدخل الإريترى فى الشئون السودانية، لاسيما فى مناطق شرق البلاد.

ويشير ما سبق إلى أن العلاقات بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا تشهد من التوتر أكثر ما تشهد من الهدوء، وتشهد من الصراع أكثر ما تشهد من التعاون. ومع أن هناك محاولات دءوبة من جانب العرب عموما، ومصر بشكل خاص، لتهدئة المخاوف الإثيوبية، لاسيما فى مجال قضايا المياه؛ فإن هناك محاولات لم تؤد حتى الآن إلى إحداث نقلة نوعية إيجابية فى العلاقات بين الجانبين، علاوة على أن التوتر المكتوم فى العلاقات بين العرب وإثيوبيا كثيرا ما يعكس نفسه فى تباعد المواقف بشأن تسوية الصراع فى كل من الصومال والسودان، على نحو ما سوف نتعرض له بالتفصيل هنا.

ومن أجل الوقوف على مختلف أبعاد العلاقات بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا؛ فإننا هنا سنركز على المحددات الرئيسية التى تحكم هذه العلاقات، سواء تلك المتعلقة بالموروثات التاريخية، أو المتعلقة بتناقضات الأدوار الإقليمية بين الجانبين، ثم نتناول بعد ذلك القضايا الرئيسية للعلاقات المذكورة، لاسيما القضايا المتعلقة بـ: مياه النيل، والعلاقات مع إسرائيل، والمسألة الصومالية، وصراع الأدوار الإقليمية، وعضوية إريتريا فى الجامعة العربية. ونخلص إلى التركيز على الآفاق المستقبلية للعلاقات بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا.

١ - محددات العلاقات بين العرب وإثيوبيا وإريتريا:

على الرغم من تنوع المحددات المؤثرة فى العلاقات بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا؛ فإن هناك على وجه التحديد نوعين رئيسيين من المحددات يمارسان تأثيرا أكبر من غيرهما فى تلك العلاقات؛ هما: الموروثات التاريخية، وصراع الأدوار الإقليمية. وهناك علاقة تأثير متبادل فيما بين هذين المحددين؛

إذ ظلت منطقة القرن الأفريقى على الدوام محورا لصراع ممتد على النفوذ والمكانة والهوية، كان للعرب موقع المبادرة فيه أحيانا، كما كانوا مستهدفين فيه أحيانا أخرى. وظل هذا النمط من الصراع يعكس نفسه فى المراحل الحديثة والمعاصرة فى صورة صراع على الدور الإقليمى، يخبو حينا، ويشتعل حينا آخر، ولكنه موجود دائما فى مدركات النخب الحاكمة لدى كل الأطراف.

أ- الموروثات التاريخية:

لا تعد الموروثات التاريخية للعلاقات العربية - الإثيوبية مجرد خلفية عن ماضى تلك العلاقات، أو مجرد رصد لمراحل التطور القديمة، وإنما ما زالت لهذه الموروثات قيمة كبرى؛ لكونها تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر تشكيل مدركات كل طرف إزاء الآخر، لاسيما على الجانب الإثيوبى، بما يجعل التاريخ القديم حاضرا ومؤثرا بقوة فى التفاعلات الحديثة والمعاصرة، فضلا عن أن بعض المحددات التى كانت تحكم تلك العلاقات فى الماضى البعيد ما زالت مستمرة بقوة فى وقتنا الحالى، لاسيما فيما يتعلق بالصراع على الهوية والانتماء فى منطقة القرن الأفريقى، ما بين الانتماء الإسلامى المدعوم عربيا والانتماء المسيحى المدعوم، ليس من قوى إقليمية معينة فحسب، ولكن من الغرب أيضا.

والعنصر الأكثر أهمية هنا يتمثل فى الأساس فى علاقة إثيوبيا بالإسلام، التى ظلت على الدوام علاقة شائكة جدا. فقد كانت إثيوبيا - أو الحبشة كما كانت تعرف قديما - موطن الهجرة الأولى للمسلمين الذين عانوا اضطهاد كفار قريش، ونالوا هناك الأمن والحماية فى كنف حاكم الحبشة، بما فى ذلك الامتناع عن تسليمهم لوفد قريش الذين جاءوا من أجل تأليب النجاشى عليهم. وكان من نتيجة ذلك أن أصدر الرسول ﷺ أوامره للصحابة بعدم مهاجمة الحبشة إلا لغرض الدفاع عن النفس.

وكان ما سبق القاعدة التى حكمت رؤية الحكام المسلمين للحبشة على امتداد أغلب فترات العصور الوسطى؛ إذ لم تكن الحبشة هدفا رئيسيا للفتوحات الإسلامية، وهو ما لم يكن عائدا بالضرورة إلى وعورة التضاريس والمناعة الجغرافية للهضبة الحبشية، بقدر ما كان مرتبطا بالالتزام النابع من توجيهات الرسول الكريم. غير أن ذلك لم يمنع انتشار الإسلام فى أوساط قطاعات واسعة من سكان الهضبة الحبشية، بل على امتداد منطقتى القرن الأفريقى وشرق أفريقيا، من خلال التجار وحركة السكان والقبائل، كما نشأت روابط تجارية وثيقة بين المسلمين وحكام الحبشة، لاسيما فى عهد الدولة المملوكية فى مصر.

ولكن التوتر الأكثر حدة فى العلاقات بين المسلمين وحكام الحبشة الذى ما زال يلقى بظلاله إلى حد ما حتى وقتنا الحالى، جاء فى أثناء التوسعات التى قام بها البرتغاليون عقب طردهم المسلمين من الأندلس فى عام ١٤٩٢م، ومحاولاتهم فرض حصار على المسلمين من كل الاتجاهات، بما فى ذلك منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقى؛ وهو ما شجع ملكة الحبشة هيلانة وقتذاك، على التفاوض مع ملك البرتغال عمانويل، لعقد تحالف ضد المسلمين، مستندة فى ذلك إلى أن بلادها تعد "جزيرة مسيحية" وسط بحر من المسلمين. وعقد بالفعل هذا التحالف، الذى لم يهدف إلى غزو الممالك الإسلامية فى شرق أفريقيا فحسب، ولكن محاولة الهجوم على مكة والحجاز وشبه الجزيرة العربية أيضا. غير أن المسلمين بقيادة الإمام أحمد بن إبراهيم أمير هرر (الأوجادين حاليا) تصدوا لهذه الهجمة الحبشية - البرتغالية، وتمكنوا من دحر هذا الهجوم، بل بادر المسلمون بالهجوم على بلاد الحبشة من الداخل، وكادوا ينجحون بالفعل فى القضاء على قوات الأحباش، لولا أنهم استنجدوا بالبرتغاليين، واستنجد أحمد ابن إبراهيم بالعثمانيين. غير أن المسلمين لم يتمكنوا فى نهاية المطاف من الوصول إلى قلب الحبشة ذاتها[1].

وعلى الرغم من أن البرتغاليين تمكنوا فى خلال تلك الفترة من تحقيق

انتصار جزئى يتمثل فى فرض السيطرة العسكرية على سواحل شرق أفريقيا المطلة على المحيط الهندى، بل حاولوا السيطرة على سواحل الجزيرة العربية الواقعة قبالة سواحل شرق أفريقيا وشمالها الشرقى، بخاصة مسقط وهرمز وعدن. غير أن هذه المحاولات البرتغالية تعرضت لمقاومة عنيفة من جانب ممالك شبه الجزيرة العربية، لاسيما من جانب دولة اليعاربة التى ظهرت فى عُمان، ووصلت إلى أوج قوتها فى خلال المدة ١٦٢٤ - ١٧٤١م، وتمكنت من التصدى لمحاولات الغزو البرتغالية لأراضيها، وكذلك تمكنت لاحقا من طرد البرتغاليين من شرق أفريقيا بأسرها[٢]، فضلا عن تحجيم النفوذ الإثيوبى فى تلك المناطق.

وفى خلال القرن التاسع عشر، نشطت الدولة المصرية الحديثة فى تنفيذ فتوحات واسعة فى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا. ومع أن هذه الفتوحات بدأت فى عهد محمد على؛ فإنها تواصلت بصورة تدريجية فى العهود اللاحقة، ووصلت إلى ذروتها فى عهد الخديوى إسماعيل؛ إذ امتدت على طول سواحل البحر الأحمر، مرورا بالسودان، ووصولا إلى الصومال وبعض الأقاليم الحبشية ومنطقة البحيرات الاستوائية، كما سيطرت مصر على مدن مصوع وسواكن وبربرة وزيلع وهرر وتاجورة.

وكان الهدف من وراء الفتوحات المصرية لتلك المناطق توسيع نطاق الدولة المصرية الحديثة وتأمينها، ومواجهة الاستعمار الأوربى فى تلك المناطق، والحيلولة دون وقوع أعالى النيل فى فلك الاستعمار الأوربى، حتى لا يمثل ذلك تهديدا لمصر سياسيا وعسكريا[٣]. كما نجحت هذه الفتوحات المصرية فى تحجيم محاولات الهيمنة الحبشية، وساعدت على تعطيل الغزو الاستعمارى الأوربى لتلك المناطق.

وعلى الرغم من أن الوجود المصرى فى تلك المناطق لم يستمر طويلا،

لاسيما عقب تفاقم الأزمة المالية فى عهد إسماعيل التى اضطرته لتحجيم التوسع فى أفريقيا، ثم سقوط مصر ذاتها فى قبضة الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢؛ فإن تلك التجربة خلقت إدراكا ممتدا فى أذهان النخب الحاكمة فى إثيوبيا، منذ ذلك الحين، يقوم على الاعتقاد بوجود طموحات توسعية لمصر فى تلك المناطق، بل الاعتقاد بأن تلك الطموحات تظل كامنة فى إدراك النخب السياسية المصرية، وتتنوع وسائل تحقيقها بين الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

وكان من نتيجة ذلك أن إثيوبيا ذاتها وجدت فرصة مثالية، عقب تراجع الوجود المصرى فى تلك المناطق، من أجل تنفيذ عملية توسع استعمارى واسعة فى منطقة القرن الأفريقى، تعد جزءا من عمليات التقسيم الاستعمارى التى نفذتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى تلك المنطقة، منذ منتصف القرن التاسع عشر، حتى بداية القرن العشرين، وشاركت إثيوبيا فى خلالها بوصفها قوة استعمارية أصيلة، لاسيما بعدما أفلحت هى نفسها فى الإفلات من الوقوع فى قبضة الاستعمار الإيطالى، عقب انتصارها التاريخى على الإيطاليين فى معركة عدوة الشهيرة فى عام ١٨٩٦.

ومع أن هناك قدرا من التداخل بين ما هو دفاعى وما هو هجومى فى النزعة الاستعمارية الإثيوبية فى تلك الفترة، بفعل ما يذهب إليه بعض الباحثين، من أن التوسع الإثيوبى كان يهدف إلى التصدى للاستعمار الأوربى للمنطقة؛ فإن الثابت أن النزعة التوسعية الإثيوبية بدأت قبل بدء التسابق الاستعمارى الأوربى فى المنطقة[٤]، وبدأتها إثيوبيا بالسيطرة على الدويلات والممالك الإسلامية فى شمال شرق أفريقيا؛ إذ بدأ الإمبراطور منليك الثانى توسعاته بالهجوم على إمارة هرر التى كان يحكمها الأمير عبد الله، وتقع فى شمال غرب الأوجادين، والتى تمكنت فى بادئ الأمر من مقاومة التوسع الإثيوبى. غير أن جيوش منليك نجحت لاحقا فى اجتياح هذه الإمارة، ثم نجحت إثيوبيا

عقب ذلك فى استكمال السيطرة على إقليم الصومال الغربى (الأوجادين) بالكامل، ثم نجحت إثيوبيا فى تكريس سيطرتها على ذلك الإقليم من خلال الاتفاقيات التى وقعتها مع بريطانيا وإيطاليا، لترسيم الحدود فيما بين تلك الأطراف.

وعلى الرغم من أن إثيوبيا خضعت للاحتلال الإيطالى مدة قصيرة، ما بين عامى ١٩٣٥ - ١٩٤٢؛ فإن القوات الإيطالية سرعان ما لقيت هزيمة ساحقة على أيدى القوات البريطانية، ثم أعادت الأخيرة السلطة إلى الإمبراطور الإثيوبى، بما فى ذلك تمكينه من السيطرة على إقليمى الأوجادين وإريتريا، على الرغم من كونهما أجزاء غير أصيلة فى بنية الدولة الإثيوبية من الناحية التاريخية، على النحو الذى يعكس الانحياز الأوربى الواضح لإثيوبيا، على حساب الدول ذات الأصول العربية الإسلامية فى تلك المنطقة.

وتنطوى هذه الموروثات التاريخية على دلالات بالغة الأهمية، تساعد كثيرا على تفسير أبعاد مهمة للعلاقات العربية - الإثيوبية، لاسيما من ناحيتين رئيسيتين؛ هما:

الأولى: أن مصادر الصراع فى منطقة القرن الأفريقى ظلت ذات طبيعة عقائدية - ثقافية منذ العصور الوسطى حتى وقتنا الحالى، بين إثيوبيا المسيحية ومحيطها الإسلامى. وظل هذا الصراع يشهد قدرا من الشد والجذب، كما تبدلت موازين القوى فى خلاله عدة مرات، ولم تؤد التحولات التى صاحبت نشأة الدولة الحديثة، على الجانبين العربى والإثيوبى، إلى الحد كثيرا من دور المكون العقائدى الثقافى، فى توجيه حركة التفاعلات بين الجانبين، لاسيما من جانب إثيوبيا، وإنما جعلته كامنا، إلى حد كبير، وإن كان يُستحضر بأشكال غير مباشرة.

وقد نجحت إثيوبيا كثيرا فى تعزيز وزنها فى هذا الصراع عبر الالتصاق

بموجة الاستعمار الأوربى لمنطقة القرن الأفريقى، ثم تطابقها الكامل مع أهداف السياسة الغربية فى تلك المنطقة، مع فترة انقطاع قصيرة نسبيا، فى خلال الحكم العسكرى (١٩٧٤ - ١٩٩١)، فى الوقت الذى تراجع فيه الدور العربى كثيرا فى تلك المنطقة، بفعل شراسة الهجمة الاستعمارية الأوربية، وما ترافق معها من زرع إسرائيل ذلك الكيان الاستيطانى فى المنطقة، ثم اتجاه إسرائيل نحو نسج علاقات وثيقة مع إثيوبيا، بدعم كامل من الولايات المتحدة.

الأخرى: أن بنية الدولة الإثيوبية ذاتها التى جاءت نتاجا لعملية التوسع الاستعمارى على حساب الممالك والدويلات الإسلامية فى القرن الأفريقى، تعد فسيفساء (موزاييك) سكانى، يتألف من جماعات إثنية تنتمى إلى أصول عرقية ودينية متباينة. ومن بين هذه القوميات يعد المسلمون الأغلبية بين السكان؛ إذ تصل نسبة القوميات الإسلامية (الأورومو وصوماليى الأوجادين والعفر) إلى ما يتراوح بين ٤٥ و ٥٠٪ من السكان، فى حين تقتصر نسبة المسيحيين الأورثوذكس على ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠٪ من السكان[٥]. وعلى الرغم من أن القوميات المسلمة تمثل أغلبية السكان فى البلاد؛ فإنها تعانى تقليديا من التهميش السياسى والاقتصادى، ولم تحصل قط على تمثيل سياسى فى نظام الحكم يتناسب مع وزنها السكانى، إما بسبب الهيمنة المنهجية للقوميات المسيحية على السلطة، ممثلة فى الأمهرة (فى أثناء الحكم الإمبراطورى والعسكري)، ثم التيجراى (فى أثناء حكم ميليس زيناوي) منذ بداية التسعينيات، وإما بسبب الانقسامات الواسعة فيما بين القوميات المسلمة ذاتها.

وكان من نتيجة هذه البنية المشوهة للدولة الإثيوبية الحديثة، أن باتت تعانى هشاشة ممتدة بفعل تناقضات التكوين السكانى والجغرافى، وهى هشاشة ذات أبعاد داخلية وخارجية فى آن واحد. فهى هشاشة داخلية بفعل وجود إمكان دائم لوقوع ثورة من جانب القوميات الإسلامية المضطهدة فى الداخل الإثيوبى، إما لتعزيز موقفها المطالب بحق تقرير المصير، على نحو ما يسعى بعض أبناء

الأوجادين والأورومو، وإما للحصول على نصيب أكبر فى السلطة، بما يتناسب مع وزنها السكانى، كما أنها هشاشة خارجية من حيث إن إقليم الأوجادين الذى تعده إثيوبيا جزءا من أراضيها، هو فى الأصل أرض مستقطعة من إقليم الصومال الكبير، ينتمى قاطنوه من الناحية الإثنية إلى الشعب الصومالى. ونشأت رغبة عارمة لدى الصوماليين فى الإقليم المذكور للوحدة واستعادة الأقاليم الضائعة. وتسبب ذلك فى نشوب جولات متعددة من الحروب الضارية بين إثيوبيا والصومال.

ويعبر ما سبق عن أحد أبرز مصادر التهديد الفعلية المحتملة فى إدراك النخب الحاكمة فى إثيوبيا المتمثلة فى أن وجود أزمة عدم اندماج وطنى فى المجتمع الإثيوبى على نحو يحمل مخاطر استغلال هذه الأزمة من جانب أطراف خارجية معينة، من خلال محاولة تحريض أبناء القوميات المضطهدة داخل البلاد، لاسيما فى إقليم الأوجادين، وهو ما حدث من جانب نظام سياد برى فى الصومال الذى قدم الدعم لحركات التحرر فى إقليم الأوجادين، وكذلك لجماعات المعارضة المناوئة لنظام الحكم فى إثيوبيا كافة. ولقى هذا التوجه من سياد برى الدعم والمساندة بصورة غير مباشرة من جانب بعض الدول العربية، لاسيما مصر والسعودية؛ وهو مما يمثل أحد المحددات الرئيسية للعلاقات بين العرب وإثيوبيا.

ب- صراع الأدوار الإقليمية:

يتمحور صراع الأدوار الإقليمية فى القرن الأفريقى حول قضايا محددة؛ أى أنه لا يتعلق بالتنافس على الهيمنة الكاملة على قيادة الإقليم من جانب طرف معين على حساب أطراف أخرى، وإنما يرتبط بقضايا محددة يرى طرف ما أنها تعد حيوية بالنسبة إلى مصالحه، ويسعى من ثم للحد من نفوذ الأطراف الأخرى على هذه القضية. غير أن هذا الصراع يعد فى المحصلة النهائية

صراعا مستترا ومنخفض الحدة، بحكم القيود التى تعانيها الأطراف الرئيسية فى هذا الصراع، سواء إثيوبيا أو بعض الدول العربية، لاسيما مصر؛ إذ إن محدودية موارد الدولة الإثيوبية والصراعات الداخلية التى تعانيها، تحد من قدرتها على فرض هيمنتها على المستوى الإقليمى، كما أن عامل البعد الجغرافى ونسق الأولويات المتباينة يحدان من رغبة الدول العربية فى القيام بدور فاعل فى منطقة القرن الأفريقى.

والقضيتان الرئيسيتان اللتان يدور صراع النفوذ حولهما فى القرن الأفريقى هما: المياه، والمسألة الصومالية. وهما قضيتان مترابطتان ومتداخلتان إلى حد كبير، على نحو ما سنرى بالتفصيل لاحقا. والصراع حول هاتين القضيتين هو فى الأساس صراع تديره إثيوبيا، بل إنها هى التى تزعم وجوده أصلا؛ إذ تتردد أصداؤه بقوة فى تحليلات المسئولين والأكاديميين الإثيوبيين، ويذكر صراحة فى الوثائق الرسمية الإثيوبية، فى حين لا توجد مؤشرات واضحة على وجود هذا التنافس لدى دول عربية معينة، لاسيما مصر.

وتعد إثيوبيا مصدر المياه الرئيسى لمصر والسودان اللتين تحصلان على أكثر من ٨٥٪ من مواردهما المائية منها. وتتبنى إثيوبيا سياسة رافضة للأطر القانونية المنظمة لعملية تقاسم موارد مياه النيل؛ لأنها ليست طرفا فى أغلب تلك الاتفاقيات، لاسيما اتفاقية ١٩٢٩ المبرمة بين مصر وبريطانيا، بحسبان بريطانيا وكيلة عن مستعمراتها فى كينيا وتنزانيا وأوغندا. وتمنح هذه الاتفاقية مصر حق رفض أية مشروعات مائية قد تؤثر فى مواردها المائية. وهناك أيضا اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان التى حددت نصيب الطرفين من مياه النيل. وعلى الرغم من أن هناك اتفاقية موقعة بين إثيوبيا وبريطانيا عام ١٩٠٢، تنص على التزام الإمبراطور الإثيوبى بعدم إقامة مشروعات مائية تؤثر فى موارد مصر المائية؛ فإن الإثيوبيين لم يلتزموا قط بوضع هذه الاتفاقية موضع التطبيق. ومع أن إثيوبيا هى التى تتبنى موقف الرفض لكل الأطر

القانونية القائمة لتقاسم مياه النيل، وتطالب بإعادة التفاوض بشأن هذا التقاسم من أجل الاتفاق على نظام جديد لحصص المياه، وهو ما ينطوى ضمنا على مطالبة إثيوبيا بخفض أنصبة مصر والسودان من المياه؛ فإن المصادر الرسمية الإثيوبية هى التى دأبت على اتهام مصر بأنها تسعى للاستئثار بموارد المياه فى نهر النيل، مع حرمان إثيوبيا منها، بل يتهمون مصر بأنها ترفض الاعتراف بحقوق إثيوبيا فى مياه النيل، وتعترض بشدة على إقامة أية مشروعات مائية فى إثيوبيا، كما أنها ترفض القبول بنظام جديد لحصص المياه، لما يحمله ذلك من مخاطر تخفيض حصة مصر من مياه النيل.

ولكن الأكثر خطورة مما سبق أن مصادر رسمية إثيوبية دأبت على اتهام مصر علانية بأنها تسعى لتوريط إثيوبيا فى صراعات إقليمية وداخلية من أجل شغلها عن دفع جهود التنمية الاقتصادية، خوفا من أن تشتمل تلك الجهود على تنفيذ مشروعات مائية يمكن أن تؤثر بالسلب فى موارد مصر المائية، حتى لا يصب ذلك فى اتجاه تقوية قدرات الدولة الإثيوبية؛ وهو الأمر الذى قد يتيح لإثيوبيا - فى حال حدوثه - قدرة أكبر على التحكم فى الموارد المائية التى تمر من خلال أراضيها. ومع أن الإثيوبيين يعترفون بأن مصر لم تكن هى التى أشعلت الصراعات الداخلية والإقليمية فى منطقة القرن الأفريقى؛ فإنهم مع ذلك يتهمونها بأنها دأبت على استغلال تلك الصراعات من أجل استنزاف إثيوبيا، وإبقائها منشغلة بهذه الصراعات، حتى لا تتاح لها الفرصة لتنفيذ سياسة تنموية متكاملة، وهى السياسة التى لابد أن تبدأ بتنفيذ مشروعات للرى والمياه بوصفها حجر الزاوية فى أية خطة شاملة للتنمية فى إثيوبيا[٦].

ومن غير الواضح فى الكتابات الإثيوبية المؤشرات التى يستند إليها لتبرير هذه الاتهامات لمصر، وإن كانت هناك تلميحات إلى الدعم السياسى والعسكرى المصرى للصومال، سواء فى فترة الحكم المدنى فى خلال الستينيات، أو فى أثناء حكم الجنرال سياد برى فى خلال المدة ١٩٦٩ -

١٩٩١؛ إذ يشيرون إلى أن مصر كانت قد قدمت أشكالا متنوعة من الدعم للصومال فى خلال تلك الفترات، بل إن مصر هى التى وقفت وراء بناء علاقات وثيقة بين الصومال والاتحاد السوفيتى السابق، وساندت نظام حكم سياد برى، لاسيما فى خلال حرب الأوجادين فى عامى ١٩٧٧ و١٩٧٨ التى تمكن الجيش الصومالى فى بادئ الأمر من تحقيق انتصار كاسح، والسيطرة على إقليم الأوجادين، قبل أن تفلح إثيوبيا فى طرد القوات الصومالية من الأوجادين، بعدما أعادت تسليح قواتها وتدريبها، بدعم كامل من الاتحاد السوفيتى السابق وألمانيا الشرقية السابقة وكوبا التى شاركت قواتها فى العمليات العسكرية الإثيوبية.

ويرتبط بما سبق أيضا وجود اتهامات متكررة من إثيوبيا لمصر بأنها كانت تدعم الصومال من أجل استخدامه شوكة على حدود إثيوبيا الشرقية، يمكن لمصر تحريكها ضد إثيوبيا إذا حاولت تقليص نصيب مصر من مياه نهر النيل، فضلا عن الاعتقاد بأن مصر ظلت حريصة لهذا السبب على مواصلة دعمها لنظام سياد برى حتى ساعاته الأخيرة، وأنها عدت سقوط هذا النظام خسارة كبيرة للمصالح المصرية فى القرن الأفريقى. كما ينظرون إلى جهود مصر فى رعاية عملية التسوية والمصالحة الوطنية فى الصومال بوصفها مجرد محاولة منها لإعادة بناء الدولة الصومالية على الأسس نفسها التى أدت إلى انهيارها، من أجل توظيفها ضد إثيوبيا لتحقيق الأهداف السالفة الذكر[٧].

وتنطوى هذه المقولات الإثيوبية على مغالطات فادحة؛ إذ ليس هناك فى السياسة المصرية ما يعززها على الإطلاق. فالدعم المصرى للصومال لم يكن موجها ضد إثيوبيا، وإنما بدأ فى الفترة التالية مباشرة على استقلال الصومال فى عام ١٩٦٠، حينما كان الحكم الوطنى الجديد فى الصومال يعانى صعوبات شديدة فى بناء قواته المسلحة. وبادرت مصر بتلبية الاحتياجات العسكرية للجيش الصومالى، بعدما رفضت الدول الغربية بيع الأسلحة للصومال، كما

توسطت مصر بين الصومال والاتحاد السوفيتى السابق، من أجل بناء علاقات وثيقة بين الجانبين فى المجالات العسكرية. غير أن الرئيس جمال عبد الناصر كان ينصح الصوماليين دائما بتحسين علاقاتهم مع إثيوبيا وكينيا، من أجل إنهاء الخلافات الحدودية بين الجانبين، انطلاقا من قناعته بأن تلك الخلافات كانت من صنع بريطانيا لإشعال الصراعات بين دول المنطقة[٨].

حتى فى عقد السبعينيات، كان الدعم المصرى والعربى لنظام سياد برى فى حربه الضارية مع إثيوبيا فى عامى ١٩٧٧ و١٩٧٨، مندرجا فى إطار صراع استراتيچى أوسع؛ إذ لم يكن مندرجا فى إطار صراع غير مباشر على موارد المياه، وإنما ارتبط بالتصدى للتغلغل السوفيتى فى تلك المنطقة، عقب وصول نظام حكم ماركسى إلى السلطة فى إثيوبيا بقيادة منجستو، وحظيت إثيوبيا وقتذاك بدعم كامل من دول المعسكر الشيوعى، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى السابق وألمانيا الشرقية السابقة واليمن الجنوبى وكوبا؛ وهو ما دفع مصر والسعودية وبعض الدول العربية الأخرى، المدعومة من الغرب، لمساعدة الصومال فى هذا الصراع؛ أى أن الدعم المصرى والعربى للصومال وقتذاك، كان مندرجا فى إطار صراع استراتيچى بين الشرق والغرب، وليس من أجل إبقاء إثيوبيا مستنزفة فى صراعاتها الإقليمية، علاوة على أن حجم ذلك الدعم كان محدودا جدا، حتى إنه لم يفلح فى تمكين الصومال من الصمود أمام الهجوم الإثيوبى الكاسح، المدعوم بقوة من جانب حلفائه الشيوعيين الذى أسفر فى نهاية المطاف عن إلحاق هزيمة فادحة بالصومال، وطرد قواتها بالكامل من إقليم الأوجادين.

وظلت المقولات السالفة الذكر حجر الزاوية فى السياسة الإثيوبية المناوئة لأى دور إقليمى مصرى أو عربى فى منطقة القرن الأفريقى؛ إذ ظلت تلك السياسة تركز على فكرة أن أى دور مصرى سيسعى لاستنزاف إثيوبيا من أجل منعها من امتلاك القدرة على التحكم فى الموارد المائية التى تمر من خلال

أراضيها. وكان ذلك السبب الرئيسى وراء الجهود الإثيوبية الدءوبة لإفشال أى دور مصرى أو عربى فى جهود التسوية والمصالحة الوطنية الصومالية، بل معارضتها بناء علاقات وثيقة لمصر والعرب مع الدول الأخرى فى الإقليم، لاسيما چيبوتى وإريتريا، بل إن إثيوبيا سعت - من خلال جماعة الإيجاد - للاستئثار بعملية تسوية الصراع فى جنوب السودان، وساعدها على ذلك أن تلك كانت أيضا رغبة قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان التى كانت تدير الصراع ضد الحكومة فى جنوب السودان؛ وهو مما أدى إلى إضعاف الدور المصرى والعربى فى تسوية ذلك الصراع.

وعلى الرغم من أن الإطاحة بنظام حكم منجستو، ووصول الجبهة الثورية لتحرير شعوب إثيوبيا، بقيادة ميليس زيناوى إلى السلطة فى إثيوبيا، فى مايو ١٩٩١، كان يجب أن يكون نقطة تحول تاريخية فى العلاقات العربية - الإثيوبية، فى ظل ما هو معروف من أن تلك الجبهة كانت تتلقى المساندة من نظام سياد برى فى الصومال، فى أثناء كفاحها ضد نظام منجستو، كما كانت بعض الدول العربية تساعد، بصورة غير مباشرة، على تمويل الدعم الصومالى لتلك الجبهة، فلم يكن ممكنا لتلك الجبهة أن تطيح بنظام منجستو، من دون ذلك الدعم. غير أن وصول الجبهة الشعبية بقيادة زيناوى إلى السلطة لم يؤد إلى حدوث تحول إيجابى فى العلاقات العربية - الإثيوبية.

وكان من نتيجة ما سبق أن ظلت العلاقات العربية - الإثيوبية عموما، والعلاقات المصرية - الإثيوبية بشكل خاص، تعانى استمرار كثير من الرواسب والشوائب التى تمنع حدوث تحولات جذرية إيجابية فى تلك العلاقات، وهو ما يكشف عجز العرب عن توظيف دعمهم السابق للجبهة الثورية بقيادة زيناوى، حينما كانت فى المعارضة، من أجل تحسين علاقاتهم مع إثيوبيا، من ناحية، كما يكشف ذلك عن عمق الرواسب المتجذرة فى مسار تلك العلاقات؛ إذ لم يكن ممكنا تجاوزها، حتى حينما وصلت إلى الحكم فى إثيوبيا جبهة كان

يفترض أن تكون صديقة لمصر والعرب، من ناحية أخرى.

٢ـ القضايا الرئيسية فى العلاقات بين العرب وإثيوبيا:

هناك كثير من القضايا الرئيسية على أجندة العلاقات بين العرب وإثيوبيا، وتعد فى مجملها انعكاسا لصراعات المصالح والأدوار الإقليمية، فيما بين الطرفين، لاسيما بين مصر وإثيوبيا. والقضايا الأكثر بروزا فى تلك العلاقات هي: مياه النيل، والعلاقات الإثيوبية ـ الإسرائيلية، وما تنطوى عليه من تهديدات فعلية محتملة على المصالح العربية، والسياسة الإثيوبية إزاء المسألة الصومالية التى ترتكز فى أحد أهم جوانبها على منع أى دور عربى فاعل فى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية.

أ ـ مياه النيل:

تعد مياه النيل القضية الأكثر تعقيدا على الإطلاق على أجندة العلاقات الإثيوبية ـ العربية، بحكم الأهمية المصيرية لهذه القضية بالنسبة إلى مصر، وإلى حد ما بالنسبة إلى السودان. وتتسم هذه القضية بكونها شائكة إلى حد كبير، بفعل غياب إطار قانونى وسياسى ينظم الانتفاع بمياه النيل، فيما بين جميع دول النهر بشكل عام، وفيما بين هذه الدول الثلاث بشكل خاص. ومع أن إثيوبيا تعد المصدر الرئيسى لمياه النيل التى تصل إلى مصر والسودان؛ فإن إثيوبيا ليست طرفا فى الاتفاقيات القائمة بشأن تنظيم الانتفاع بمياه النيل، وتعطى لنفسها الحق فى رفض الالتزام بتلك الاتفاقيات، وتطرح بين الحين والآخر رؤى تعبر عن الرغبة فى استخدام الموارد المائية فى أراضيها، بما يخدم مصالحها الوطنية، حتى لو انطوى ذلك على المساس بحصة المياه التى تصل إلى مصر والسودان.

ومن المعروف أن الاتفاقيات الرئيسية التى تنظم مسألة الانتفاع بمياه النيل بالنسبة إلى مصر والسودان لا تشمل إثيوبيا؛ إذ تتمثل فى الأساس فى

اتفاقيتين رئيسيتين؛ هما:

١- **اتفاقية عام ١٩٢٩** بين مصر وبريطانيا: بوصف بريطانيا الدولة الاستعمارية الوكيلة عن مستعمراتها فى أوغندا وتنزانيا وكينيا، ومنحت هذه الاتفاقية مصر حق الاعتراض (الفيتو) على إقامة مشروعات مائية على النهر وروافده، إذا ترتب عليها التأثير فى نصيب مصر من واردات المياه.

٢- **اتفاقية عام ١٩٥٩** بين مصر والسودان: تناولت مسألة الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة إلى مصر والسودان، فى ضوء رغبة مصر وقتذاك فى إنشاء السد العالى. ونصت على تقاسم موارد المياه البالغة حوالى ٨٥ مليار متر مكعب، وفقا لحجم السكان وحجم الاحتياجات الفعلية والمتوقعة فى البلدين؛ إذ تحصل مصر على ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل، وتحصل السودان على ١٨ مليار متر مكعب من المياه، كما نصت على موافقة الدولتين على إنشاء مصر السد العالى، وإنشاء السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق. وتعد هذه الاتفاقية ثنائية بين مصر والسودان، ولا تتطرق إلى تنظيم الانتفاع بمياه النيل بصورة شاملة.

مع أن هناك اتفاقية موقعة بين إثيوبيا وبريطانيا فى ١٥ مايو ١٩٠٢، وقعتها بريطانيا وقتذاك بالنيابة عن السودان، وتنص على التزام إثيوبيا بعدم بناء أى أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوباط. غير أن هناك من يذهب إلى أن هذه الاتفاقية ليست لها قوة إلزامية بالنسبة إلى إثيوبيا؛ لأنه لم يتم قط التصديق عليها من جانب البرلمان البريطانى والسلطة التشريعية الإثيوبية التى كانت تتمثل وقتذاك فيما كان يسمى بـ "مجلس العرش الإثيوبى"، كما يذهب آخرون إلى أن هذه الاتفاقية تجاوزتها الأحداث تماما بعد ذلك[٩]؛إذ لم تعد صالحة للعمل بوصفها إطارا قانونيا منظما للانتفاع بمياه النيل.

وتقوم السياسة الإثيوبية على أنها ليست طرفا فى الاتفاقيات القائمة بشأن

تنظيم الانتفاع بمياه النيل، وهو ما يعنى من وجهة نظر أوساط سياسية وأكاديمية واسعة فى إثيوبيا، أنه ليست هناك أية التزامات قانونية أو سياسية أو مؤسسية تمنع إثيوبيا من استخدام موارد البلاد المائية فى مختلف الأغراض، من خلال انتهاج سياسات مائية مستقلة، على النحو يحقق أفضل مصلحة للشعب الإثيوبى[١٠]، مع الترويج لمقولة: إن أى عملية تنموية حقيقية فى البلاد لابد أن تبدأ بتنفيذ مشروعات مائية واسعة، من أجل السيطرة على تدفق المياه والتحكم فيها.

ومما يزيد من حدة الموقف أن الافتقار إلى إطار قانونى شامل لتنظيم مسألة الانتفاع بمياه النيل يتزامن مع حالة متزايدة من الندرة النسبية فى موارد المياه، بالنسبة إلى أغلب دول حوض نهر النيل؛ إذ إن أغلبها يجد أن الموارد المائية المتاحة حاليا تعد غير كافية لمواجهة متطلبات التنمية والنمو السكانى، بما فى ذلك إثيوبيا التى تؤكد أوساط سياسية وأكاديمية عدة بها أن الاستخدام الفعال لمياه النيل يعد الخيار الوحيد أمام إثيوبيا من أجل حل مشكلة الغذاء والطاقة فى البلاد، ودفع جهود التنمية، من خلال إقامة مشروعات مائية لضمان توفير احتياجاتها من المياه، جنبا إلى جنب مع تطوير قدراتها فى مجال الزراعة والطاقة الكهربية، وما إلى ذلك.

لذا، فإن كثيرا من الدوائر السياسية والأكاديمية فى إثيوبيا تطرح بين الحين والآخر رؤى تقوم على ضرورة إعادة مصر والسودان فتح ملف المياه لمفاوضات جديدة شاملة، للاتفاق على نظام جديد لتوزيع الحصص، تدخل فيها إثيوبيا بوصفها شريكا أصيلا، مع مطالبة مصر بإسقاط فرضية الحق التاريخى فى مياه النيل، وأن يكون البديل إبرام اتفاقية شاملة حول توزيع الحصص مع دول كل الحوض.

هذا الموقف الإثيوبى ظل يواجه على الدوام بتحفظات واسعة من جانب

مصر، انطلاقا من أنه حتى لو لم تكن هناك اتفاقيات ملزمة بين مصر وإثيوبيا بشأن تقاسم مياه النيل، فإن حقوق مصر فى هذا الصدد، تظل مكفولة بالكامل فى إطار مبدأ "الحقوق الطبيعية والتاريخية المكتسبة" الذى يعد أحد المبادئ المستقرة فى القانون الدولى، والذى يستند إلى حقيقة أن الحياة فى مصر اعتمدت منذ القدم على المياه التى تفد إليها عبر نهر النيل، على النحو الذى يرتب حقوقا طبيعية لمصر فى هذا الصدد، لا يمكن المساس بها، على أساس أن ذلك يمس عصب الحياة الرئيسى للمجتمع المصرى. ويقوم الموقف المصرى أيضا على أن نصيب مصر الحالى من مياه النيل يفى بالكاد باحتياجاتها المائية، وربما لن يكون كافيا لتلبية هذه الاحتياجات فى المستقبل القريب، فى ظل الزيادة السكانية والنمو الاقتصادى، فضلا عن أن هذه الموارد تضع مصر فى ضوء عدد السكان تحت خط الفقر المائى.

ومع أن مصر كانت تلجأ إلى التشدد فى موقفها، حينما تصدر مواقف انفعالية منفلتة من جانب بعض مسئولى دول حوض نهر النيل، بصورة تنطوى على مساس مؤكد بحقوق مصر المائية، لاسيما التلويح بإمكان تنفيذ خطوات أحادية الجانب، من شأنها التأثير سلبا فى موارد مصر المائية؛ وهو ما كان يدفع السياسة المصرية للرد على هذه المواقف بمختلف الطرق، بما فى ذلك التلويح بإمكان استخدام القوة العسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك. غير أن هذا التلويح كان يندرج دوما فى خانة رد الفعل على تصريحات عدائية صدرت من جانب بعض الساسة فى بعض دول حوض النيل؛ وهو ما يعنى أن الأداة العسكرية لا تعد أداة أساسية فى إدارة سياسة مصر المائية، وإنما يلوح بها فحسب فى حالات الضرورة القصوى، وفى إطار رد فعل جزئى على مواقف معادية من جانب قادة بعض دول حوض النيل.

ويقوم الموقف المصرى على أنه بدلا من التنازع على الموارد المحدودة

الحالية من مياه حوض نهر النيل؛ فإن الأفضل لجميع دول الحوض التعاون من أجل تطوير الإمكانات غير المستغلة للنهر حتى الآن التى تعد ضخمة جدا، من خلال إقامة مشروعات مائية وتنموية مشتركة؛ وهو الأمر الذى من شأنه أن يوفر موارد مائية تكفى الجميع، وتنزع فتيل الخلاف.

كان ما سبق يمثل المنهجية المركزية التى ارتكزت عليها السياسة المصرية فى إدارة قضايا المياه مع دول حوض نهر النيل، والتى دأبت دوما على إنشاء آليات للتعاون الإقليمى فى مجال المياه، بما يكفل ضمان المصالح المائية لجميع الدول وتطويرها. وجرى التعبير عن هذه السياسة بأشكال مختلفة من الناحية العملية، بدءا من إنشاء هيئة مياه النيل، بوصفها هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان بموجب اتفاقية ١٩٥٩، مرورا بمشاركة مصر فى مشروع الهيدروميت، مع خمس دول فى حوض نهر النيل، لدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، ثم طرح مصر فكرة إنشاء تجمع الأندوجو فى عام ١٩٨٣ الذى ضم أغلب دول حوض النيل، لاسيما فى منطقة شرق ووسط أفريقيا، بوصفه آلية للتشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء تجاه القضايا الإقليمية فى كل المجالات، ثم مشاركة مصر فى إنشاء تجمع التيكونيل فى ديسمبر ١٩٩٢.

وواصلت السياسة المصرية تطبيق منهجها التعاونى، وصولا إلى طرح مبادرة حوض النيل فى عام ١٩٩٨ التى تقوم على أن هناك آفاقا واسعة لتنمية موارد مياه النيل، من خلال التحكم فى الكميات الهائلة غير المستغلة من مياه النيل التى تمثل الحصة الكبرى على الإطلاق من موارد النهر؛ وهو مما يستلزم إنشاء آلية إقليمية تضم جميع دول الحوض لوضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية، تبدأ بعمل دراسات لبعض المشروعات التى تقوم على مبدأ الفائدة للجميع، ثم تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التنفيذ.

ويقوم جوهر هذه المبادرة على أن هناك آفاقا واسعة لتنمية الموارد المائية لدول حوض نهر النيل، من خلال التحكم فى الكميات الهائلة غير المستغلة من مياه النيل التى تسقط سنويا، وتقدر بنحو ١٦٦٨ مليار متر مكعب، من خلال استراتيجية تعاونية تتأسس على مبدأى: الاستفادة، وعدم الضرر، مع احترام الحقوق المكتسبة؛ أى أن دول حوض نهر النيل تلتزم بتنفيذ مشروعات مائية تعود بالنفع على دول الحوض، وعدم التسبب فى إلحاق الضرر بأية دولة، مع التزام كل دولة عند تنفيذ مشروعات مائية على النهر بإخطار الدول الأخرى، من أجل تبيان عدم الضرر.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، تقوم مبادرة حوض النيل على تقسيم الحوض إلى حوضين فرعيين رئيسيين؛ الأول هو حوض النيل الشرقى، ويشمل مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا، والآخر هو حوض نيل البحيرات الاستوائية، ويشمل الكونغو ورواندا وبوروندى وكينيا وتنزانيا وأوغندا، إضافة إلى مصر والسودان، بوصفهما دولتى المصب[١١]. كما اشتملت مبادرة حوض نهر النيل على تنفيذ مجموعة من المشروعات فى هذه الأحواض الفرعية فى كثير من المجالات؛ مثل: ترشيد استخدام المياه فى الزراعة، والربط الكهربى، وتنمية الثروة السمكية، ومقاومة نبات ورد النيل، ودراسة المصادر المائية المتكاملة والمتعددة الأغراض، وتنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربى... وغير ذلك[١٢]. وهى مشروعات من شأنها أن تحقق زيادة ضخمة فى الموارد المائية لجميع دول حوض نهر النيل.

ب- العلاقات مع إسرائيل:

ظلت العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل سببا لتوتر دائم فى العلاقات بين إثيوبيا والعرب منذ فترة طويلة من الزمن، وهو توتر لم يكن مرتبطا بالرغبة العربية فى عزل إسرائيل أو منعها من توسيع نطاق الاعتراف الدولى بها

فحسب، وإنما الأهم من ذلك أن هذا التوتر ارتبط بأن علاقات إسرائيل مع إثيوبيا اندرجت فى إطار مخطط إسرائيلى محكم لافتراق الأمن القومى العربى، لاسيما فيما يتعلق بمسألتين رئيسيتين؛ هما: مياه النيل، واستهداف التخوم الجنوبية للعالم العربى؛ وهو ما يمثل تهديدا للعمق الاستراتيجى العربى فى مناطق أعالى النيل والقرن الأفريقى.

وليس الغرض هنا رصد تطور العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية وتحليلها، وإنما التركيز على الانعكاسات السلبية التى يمكن أن تتعرض لها الدول العربية من وراء تلك العلاقات، لاسيما حينما ترتبط بتهديدات محددة، فعلية أو محتملة، وتحديدا فيما يتعلق بجانبين رئيسيين؛ هما:

١ - **الجانب الأول**: المتعلق بالأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل؛ إذ دأبت السياسة الإسرائيلية على توثيق علاقاتها مع دول أعالى النيل، لاسيما إثيوبيا، وسعت فى هذا السياق للمشاركة فى المشروعات المائية بها، وهى مشروعات تنطوى على إمكان التأثير سلبا فى موارد مصر المائية، فى ظل ما هو معروف من وجود أطماع صهيونية قديمة فى مياه النيل منذ بدء المشروع الصهيونى ذاته فى فلسطين، حينما تقدم مؤسس هذا المشروع تيودور هرتزل فى عام ١٩٠٣ للحكومة البريطانية بفكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء، عن طريق شق قناة تمر من أسفل قناة السويس، فتمد إسرائيل بحوالى ٨ مليارات متر مكعب سنويا، كما طرحت إسرائيل أفكارا مماثلة، سواء فى أثناء محادثات السلام المصرية - الإسرائيلية فى أواخر الستينيات، أو فى خلال أعمال لجنة المياه التى كانت جزءا من المفاوضات المتعددة الأطراف، فى إطار عملية مدريد، فى عقد التسعينيات.

وتقوم إسرائيل فى هذا السياق بتنفيذ مجموعة من الخطوات التى تؤثر أو يحتمل أن تؤثر بالسلب فى موارد مصر المائية، بوصف ذلك ورقة ضغط يمكن

استغلالها من جانب إسرائيل فى حالة حدوث توترات شديدة مع مصر، أو بوصف هذه الضغوط يمكن أن تساعد على تليين الموقف المصرى الرافض لإمداد إسرائيل بفرع من مياه النيل، انطلاقا من قناعة إسرائيلية مفادها أن مصر يمكن أن تجد نفسها مضطرة للتجاوب مع هذا المطلب الإسرائيلى، لوقف الضغوط التى تمارسها إسرائيل عليها، حتى تكون إسرائيل صاحبة مصلحة فى عدم المساس بموارد مصر المائية، فلا يؤثر ذلك فى الحصة التى يمكن أن تحصل عليها إسرائيل منها.

وهناك نوعان رئيسيان من الخطوات التى اشتملت عليها العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا فى هذا الصدد؛ **أولهما** المشاركة الفعلية فى بعض المشروعات المائية فى إثيوبيا وبعض دول أعالى النيل، بما فى ذلك الفوز بمشروعات إعداد بحوث ودراسات تفصيلية للاستفادة من روافد مياه النيل، وتنفيذ بعض مشاريع الدعم الفنى والتكنولوجى فى مجال بناء السدود المائية فى بعض تلك الدول، ومنها إثيوبيا، مستفيدة فى ذلك من امتلاكها قدرا ما من الخبرة فى مجال استصلاح الصحراء وتنمية الموارد المائية[١٣].

والنوع الآخر يتمثل فى تحريض إسرائيل والولايات المتحدة لإثيوبيا ضد المصالح المائية لمصر والسودان[١٤]. وكانت إسرائيل تقف وراء المطالب التى طرحتها إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا فى فترات سابقة، لاسيما فى خلال التسعينيات، بشأن إعادة النظر فى الاتفاقيات القائمة بشأن الانتفاع بمياه النيل؛ إذ تشير بعض المصادر السياسية والإعلامية فى بعض دول أعالى النيل إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة حرضتا هذه الدول على استعمال موارد المياه، وإقامة السدود بدون التنسيق مع مصر والسودان.

وفى الوقت نفسه، روجت إسرائيل بقوة لبعض الأفكار الجديدة ذات الآثار السلبية فى موارد مصر المائية، لاسيما فكرة تسعير المياه التى طرحها

فى الأصل الخبير الأمريكى "فرانكلين فيشر"، وروجت لها إسرائيل والولايات المتحدة بقوة فى المحافل الدولية، لاسيما البنك الدولى، كما لقيت هذه الفكرة قبولا واسعا من جانب دول أعالى النيل، لما ستحققه لها من مكاسب هائلة فى حالة تطبيقها.

وفى المقابل، رفضت مصر وكثير من الدول هذه الفكرة تماما، وعملت على التصدى لها فى كل المحافل الدولية؛ لأنها تتناقض تماما مع مبادئ أخرى مستقرة فى القانون الدولى، أبرزها مبدأ الحقوق الطبيعية والتاريخية المكتسبة، علاوة على أن هذه الفكرة يمكن أن تكبد مصر - فى حال تطبيقها - خسائر مالية جسيمة؛ إذ يمكن أن تجد نفسها مطالبة بأن تدفع سنويا ٢٧,٥ مليار دولار أمريكى ثمن ما تحصل عليه من المياه.

وقد حرصت مصر من جانبها على التصدى للجهود التى تقوم بها إسرائيل فى إثيوبيا ودول أعالى النيل، والتى تنطوى على إمكان التأثير سلبا فى موارد مصر المائية، من خلال عدة اتجاهات للحركة، سواء من خلال العمل على توثيق علاقات التعاون فى مجال الموارد المائية مع إثيوبيا ودول حوض النيل، بما يؤدى إلى تغليب المناهج التعاونية فى إدارة الخلافات القائمة بشأن حصص المياه، لاسيما من خلال مبادرة حوض نهر النيل، كما حرصت مصر على التأكيد بصورة مباشرة أن مشروعات المياه والرى التى تشارك فيها إسرائيل مع دول حوض النيل لا تشتمل على مخاطر التأثير سلبا فى موارد مصر المائية.

٢- **الجانب الآخر**: المتعلق بالتهديدات الأمنية المباشرة الناجمة عن تعزيز العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل التى ترتبط بحرص إسرائيل على بناء علاقات عسكرية وثيقة مع إثيوبيا وإريتريا وكثير من الدول الأفريقية الأخرى، بما فى ذلك الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية فى تلك الدول، إضافة إلى قيام إسرائيل بادوار رئيسية فى عمليات تدريب جيوش تلك الدول وتسليحها،

من خلال مبيعات السلاح الإسرائيلية والخدمات التدريبية واللوجستية المختلفة التى تقدمها لها.

ويمثل ما سبق تطبيقا لاستراتيچية قديمة تتبعها إسرائيل منذ نشأتها، هى المعروفة بـ (استراتيچية شد الأطراف)، التى ما زالت متبعة حتى وقتنا الحالى فى ضوء كثير من المؤشرات العملية، بل إن المتغيرات السائدة حاليا على المستويين العربى والإقليمى توفر لإسرائيل فرصا أفضل لمواصلة تنفيذها. وتقوم الفكرة الرئيسية لهذه الاستراتيچية على أن الفروق الهائلة بين العرب وإسرائيل من حيث الحجم والسكان وعناصر القوة الشاملة تفرض على إسرائيل محاولة استغلال عناصر الضعف الموجودة لدى العرب، لاسيما من خلال تصعيد النزاعات القائمة بين الدول العربية والدول المجاورة لها جغرافيا، أو حتى افتعال نزاعات جديدة بين الجانبين، وإقامة علاقات بين إسرائيل والأقليات الموجودة داخل الدول العربية وتحريضها على التمرد والانفصال. ومن أجل تنفيذ هذا الهدف، تعتمد الاستراتيچية الإسرائيلية على بناء ما يعرف بـ (حلف المحيط)، وذلك من خلال تطوير علاقات تحالف مع أهم الدول المحيطة بالعالم العربى، ومن بينها إثيوبيا وإريتريا، فضلا عن بناء علاقات خاصة مع الأقليات الموجودة فى الدول العربية، ومن بينها السودان.

ولدى تطبيق هذه الاستراتيچية، سعت إسرائيل لتطوير علاقاتها العسكرية مع كثير من الدول الأفريقية الأخرى، من أجل تطويق الدول العربية بحزام من الدول الأفريقية الموالية لإسرائيل، وفى مقدمتها إثيوبيا وإريتريا، على النحو الذى يحول دون تطوير علاقات إيجابية بينها وبين الدول العربية. علاوة على ما يترتب على ذلك من تأمين الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر، ومنع تحويله إلى بحيرة عربية، فضلا عن أن تفجير خلافات مستمرة بين الدول العربية وإثيوبيا وإريتريا ودول أفريقية أخرى إنما يفيد إسرائيل فى تشتيت انتباه الدول العربية ومنعها من توجيه القدر الأكبر من قدراتها نحو

إدارة الصراع مع إسرائيل، على النحو الذى يخدم المصالح الإسرائيلية بصورة مباشرة، لاسيما فى فترات التوتر بين الجانبين.

ولا يقل عن ذلك خطورة أن إسرائيل طبقت هذه الاستراتيچية فى حالة جنوب السودان، من أجل تمزيق السودان من ناحية، وإضعاف العمق الاستراتيچى لمصر، من ناحية أخرى. واستغلت إسرائيل علاقاتها الوثيقة مع إثيوبيا فى عقدى الخمسينيات والستينيات من أجل إجراء اتصالات مع المتمردين فى جنوب السودان، انطلاقا من القنصلية الإسرائيلية فى أديس أبابا. وكانت الشركات الإسرائيلية الموجودة فى إثيوبيا الواجهة التى استخدمت لإجراء تلك الاتصالات، ثم أفادت إسرائيل من علاقاتها مع إثيوبيا من أجل استخدام أراضيها لإيصال الأسلحة والذخائر إلى متمردى جنوب السودان. وواصلت إسرائيل تحريضها للجنوبيين من أجل الإصرار على نيل حق تقرير المصير، من أجل الوصول إلى هدف الفصل الكامل للجنوب عن الدولة السودانية، حسب المخطط الإسرائيلى.

ومن ثم، فإن أهمية العلاقات الإثيوبية - الإسرائيلية، بوصفها واحدة من القضايا الشائكة فى العلاقات بين العرب وإثيوبيا، ترتبط بأن سياسة إسرائيل إزاء إثيوبيا ودول أعالى النيل تعد جزءا من استراتيچية إسرائيلية أوسع لإدارة الصراع مع الدول العربية، من ذلك السعى لاستغلال تلك الدول ساحة لصراعها الاستراتيچى مع الدول العربية، بل محاولة ضمان مساندة الدول الأفريقية لها فى هذا الصراع، وتوظيفها بوصفها أدوات لضرب مصر والدول العربية من خلال مواصلة تنفيذ سياسات التطويق الاستراتيچى، وشد الأطراف ضدها، بما فى ذلك محاولة التأثير سلبا فى الموارد المائية الخاصة بها، لاسيما مصر والسودان.

ج- إثيوبيا والمسألة الصومالية:

تعد المسألة الصومالية واحدة من أبرز أسباب التوتر فى العلاقات بين العرب وإثيوبيا، فالصومال دولة عضو فى الجامعة العربية، وفى ظل حرص نظام الحكم فى إثيوبيا على ضرب أى دور مصرى أو عربى فور عملية التسوية والمصالحة الوطنية فى الصومال. فمن المعروف أن هناك حالة مزمنة من العداء المستحكم بين الصومال وإثيوبيا، بسبب الخلافات الحدودية بين الجانبين؛ وهو ما كان قد تسبب فى وقوع عدة جولات من الصراع المسلح بينهما، كان أبرزها حرب الأوجادين فى عامى ١٩٧٧ و١٩٧٨، علاوة على محاولة إثيوبيا التحكم فى حركة التفاعلات الداخلية فى الصومال فى مرحلة ما بعد سقوط نظام سياد برى فى عام ١٩٩١، ثم نشوء حالة ممتدة من انهيار الدولة، والفراغ السياسى فى الصومال منذ ذلك الحين.

يعنينا هنا من تطورات المسألة الصومالية ما يتعلق منها تحديدا بانعكاساتها على العلاقات العربية - الإثيوبية. فقد سعى نظام حكم ميليس زيناوى فى إثيوبيا لاستغلال حالة انهيار الدولة فى الصومال من أجل تحقيق مصالحه وأطماعه إزاء الصومال، لاسيما إغلاق ملف النزاعات الحدودية بين الجانبين المتعلقة أساسا بإقليم الأوجادين، علاوة على محاولة الحصول على منفذ بحرى على المحيط الهندى أو خليج عدن فى ظل افتقار إثيوبيا إلى مثل هذه المنافذ، بعدما تحولت إلى دولة حبيسة، عقب استقلال إريتريا.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، وجدت إثيوبيا أن السبيل الأمثل لتحقيق مصالحها فى الصومال هو إبقاء الصومال ممزقا ومنهارا، فيكون من الصعب عليه الخروج من حالة الصراع الداخلى والتقسيم الفعلى للدولة فيما بين أمراء الحرب والكيانات الانفصالية، أو على الأقل محاولة إثيوبيا التحكم فى مخرجات أية عملية تسوية ومصالحة وطنية فى الصومال، فتكون متوافقة مع المصالح

الإثيوبية، لاسيما من حيث ضمان وصول حلفاء إثيوبيا وأصدقائها إلى سدة الحكم فى الصومال، من خلال عملية التسوية[١٥].

ومن أجل إبقاء الصومال ممزقا ومنهارا، حرصت إثيوبيا على تشجيع الحركات الانفصالية داخل الصومال، ممثلة فى تشجيعها لانفصال شمال الصومال الذى أعلن قيام ما يعرف بـ (جمهورية أرض الصومال) فى عام ١٩٩١، علاوة على تشجيع قيام كيانات حكم ذاتى أخرى فى الصومال؛ مثل دويلة "بلاد بونت" التى أعلنت فى شرق ووسط البلاد فى يوليو ١٩٩٨، بوصفها كيانا يتمتع بالحكم الذاتى فى إطار الدولة الصومالية، وكذلك ما يعرف بـ"الدولة الإقليمية لجنوب غرب الصومال" التى أعلنت فى إبريل ٢٠٠٢، بوصفها كيانا يتمتع بالحكم الذاتى فى مناطق جنوب غرب الصومال. ويعد قادة تلك الكيانات الانفصالية أو شبه الانفصالية حلفاء لإثيوبيا؛ إذ تتطابق مواقفهم مع مصالح إثيوبيا، ويحصلون منها على الدعم السياسى والعسكرى.

وفى الوقت نفسه، حرصت إثيوبيا على ضبط موازين القوى بين الفصائل الصومالية المتصارعة، فلا يستطيع أى فصيل منها أن يتحول إلى قوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالية. وعملت دوما على تثبيت حالة من التوازن فيما بين الفصائل المسلحة، بما يضمن ثبات مناطق النفوذ فيما بينها، حتى لا يتمكن أى منهما من امتلاك موارد قوة متزايدة، على نحو قد يتيح لها حسم الصراع لصالحها، أو إخراج البلاد من حالة الفوضى والانهيار.

وكان المتغير الأكثر ارتباطا بالعلاقات العربية الإثيوبية فى المسألة الصومالية هو ذلك المتمثل فى حرص إثيوبيا الشديد على إفشال أى دور مصرى أو عربى فى عملية التسوية والمصالحة الوطنية فى الصومال، وهو ما بدا واضحا فى ثلاث محاولات لتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية، كان للعرب دور رئيسى فيها؛ هى:

الأولى، مؤتمر القاهرة للسلام فى الصومال الذى انعقد فى خلال النصف الثانى من مايو ١٩٩٧، والذى كان الأوسع من نوعه منذ بدء الأزمة الصومالية، وشارك فيه معظم قادة الفصائل الصومالية. وانتهى هذا المؤتمر إلى إقرار خطة عريضة للمصالحة الوطنية، تبدأ بحسم وضع العاصمة مقديشو، وعقد مؤتمر وطنى موسع فى مدينة بيداوة (غرب البلاد) لتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة. وقد ووجه هذا المؤتمر بمعارضة قوية من جانب إثيوبيا، وهو ما انعكس فى تحريضها لحلفائها من أجل الامتناع عن تنفيذ مقررات هذا المؤتمر؛ وهو الأمر الذى أدى إلى رفض بعض الجماعات الصومالية المشاركة فى مؤتمر بيداوة، تحت ذريعة حجج واهية، على النحو الذى أدى إلى إجهاض نتائج مؤتمر القاهرة.

الثانية، وتتمثل فى وقوف إثيوبيا بشدة ضد اتفاق جيبوتى لعام ٢٠٠٠ للمصالحة الصومالية، وللترتيبات السياسية التى أسفر عنها، والتى كانت قد اشتملت على تنصيب رئيس انتقالى، هو عبد القاسم صلاد حسن، فضلا عن تشكيل حكومة انتقالية كانت هى الأولى من نوعها منذ الإطاحة بنظام حكم سياد برى. وكانت الدول العربية قد شاركت فى رعاية ذلك المؤتمر، ورحبت بشدة بالاتفاق الذى نتج عنه، وساعدت الدول العربية حكومة صلاد حسن على إعادة شغل مقعد الصومال فى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، كما قدم العرب وعودا قوية بتقديم مساعدات مالية ضخمة لتلك الحكومة، من أجل تمكينها من تنفيذ برنامجها المتعلق بنزع سلاح الميليشيات، وإعادة بناء المؤسسات الحكومية المنهارة.

ولكن إثيوبيا تصدت من ناحيتها بكل قوة لحكومة صلاد حسن، تحت تأثير دوافع مختلفة؛ منها إجهاض أى دور عربى فى تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية. وانعكس ذلك فى وقوف إثيوبيا وراء تشكيل جبهة تحالف مشتركة تضم الفصائل المناوئة لهذه الحكومة، فى إطار ما عرف بـ (مجلس المصالحة

والإصلاح)، فى مارس ٢٠٠١، وأمدتها بالمال والسلاح والدعم السياسى. ونجحت إثيوبيا وحلفاؤها فى المعارضة الصومالية فى إلحاق الشلل الكامل بحكومة صلاد حسن؛ وهو ما منعها من تحقيق برامجها الطموحة التى كان من الممكن أن تنهى تماما حالة الفوضى والانهيار التى يعانى منها الصومال، وتحولت تلك الحكومة إلى مجرد حكومة اسمية تقتصر سلطاتها على مناطق محدودة جدا داخل مقديشو.

الثالثة، حرص إثيوبيا على إفشال مفاوضات الخرطوم التى كانت تجرى برعاية جامعة الدول العربية بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، فى خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٦. وكانت أهمية هذه المفاوضات تنبع من كونها محاولة لتحقيق المصالحة بين الحكومة والمحاكم، بعدما كانت المحاكم الإسلامية قد برزت بوصفها قوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالية فى منتصف عام ٢٠٠٦، وكانت هناك - من ثم - حاجة ملحة إلى إدماجها داخل الترتيبات السياسية الانتقالية القائمة فى الصومال، من أجل تفادى اندلاع مواجهة عسكرية بينها وبين الحكومة.

وقد عملت إثيوبيا على إفشال تلك المفاوضات، من خلال تحريض حلفائها فى المؤسسات الاتحادية الانتقالية، لاسيما الرئيس عبد الله يوسف أحمد ورئيس الحكومة السابق على محمد جيدى، على رفض مشاركة المحاكم الإسلامية فى السلطة، علاوة على قيام إثيوبيا بنشر قواتها داخل الصومال، لاسيما فى العاصمة المؤقتة (بيداوة)، بحجة حماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية الموجودة هناك؛ وهو الأمر الذى شكل استفزازا شديدا لاتحاد المحاكم الإسلامية، وتسبب ذلك فى تعقيد المفاوضات الجارية بين الحكومة والمحاكم، بعدما اشترطت الأخيرة ضرورة انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال أولا قبل استئناف المفاوضات مع الحكومة، ثم ظلت تفاعلات هذه المسألة تسير نحو التصعيد، حتى وصلت إلى مرحلة المواجهة العسكرية الشاملة، فى خلال

النصف الثانى من ديسمبر ٢٠٠٦ التى اشتملت على قيام قوات الغزو الإثيوبية بطرد ميليشيا المحاكم الإسلامية من كل مناطق وسط الصومال وجنوبها.

وكان الموقف الإثيوبى هنا مدفوعا برغبة مزدوجة، تتمثل من ناحية فى العمل على ضرب قوى الإسلام السياسى فى الصومال، ممثلة فى اتحاد المحاكم الإسلامية، فى ظل العداء الشديد الذى تكنه إثيوبيا لتلك القوى، بسبب التناقضات الأيديولوچية بين الجانبين، ورغبتها العارمة فى منع مشاركتها فى السلطة، أو حتى البقاء على الساحة الصومالية بوصفها قوة سياسية رئيسية. ومن ناحية أخرى، كانت إثيوبيا تهدف إلى منع جامعة الدول العربية من استكمال جهودها التفاوضية للوصول إلى اتفاق شامل لتسوية الخلافات بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، على النحو الذى كان سيؤدى إلى تعزيز الدور العربى فى الصومال، وهو ما تسعى إثيوبيا إلى منعه، من أجل مواصلة احتكارها غير المعلن للمسألة الصومالية.

د- العلاقات الاقتصادية:

تعد العلاقات الاقتصادية واحدة من المفاتيح الرئيسية لتعزيز علاقات التعاون بين إثيوبيا والدول العربية، وهو المنهج الذى بدأت مصر وبعض الدول العربية فى تطبيقه مع إثيوبيا فى خلال السنوات القليلة الماضية، بوصف ذلك جزءا من منظومة شاملة لتعزيز العلاقات التعاونية بين الجانبين. وعلى الرغم من أن هذا المنهج حقق نتائج مهمة؛ فإنه تعرض لقدر من الإخفاق والتراجع بفعل المشكلات التى أحاطت بعلاقات التبادل التجارى القائمة بين مصر وإثيوبيا، لاسيما فى مجال استيراد مصر للماشية واللحوم من إثيوبيا.

ولابد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الإثيوبى يعتمد بالكامل على الزراعة؛ إذ تشير التقديرات الرسمية الإثيوبية إلى أن الزراعة تمثل أكثر من نصف إجمالى الناتج المحلى، وتستوعب أكثر من ٨٢٪ من القوة العاملة فى البلاد،

وفق تقديرات عام ٢٠٠١. وفى الوقت نفسه، فإن الاقتصاد الإثيوبى يتميز بوفرة الثروة الحيوانية فى البلاد بكميات تكفى للتصدير إلى الخارج؛ إذ وصلت ثروة إثيوبيا منها فى عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٣٤ مليون رأس من الماشية، و٢٢ مليون رأس من الخراف، و١٧ مليون رأس من الماعز[١٦].

وفى المقابل، فإن الاقتصاد المصرى يعتمد على استيراد الماشية واللحوم من الخارج، لسد النقص فى الإنتاج المحلى. وكانت مصر تعتمد عادة على الاستيراد من دول الاتحاد الأوربى وأستراليا والبرازيل. غير أن ثمة اتجاها برز منذ عام ٢٠٠٤ يقوم على تأكيد أهمية تنويع جهات استيراد الماشية، لدواع بعضها يتعلق بالتكلفة، وبعضها الآخر يتعلق بوصفات سياسية ترى أن فتح باب الاستيراد من دول مثل إثيوبيا وتنزانيا سيؤدى إلى تعزيز علاقات التبادل التجارى؛ وهو الأمر الذى يكون له انعكاسات إيجابية على مجمل العلاقات بين الجانبين.

وقد تم التوقيع على اتفاق بين الحكومتين المصرية والإثيوبية فى عام ٢٠٠٤، مدة عامين، ينص على توريد إثيوبيا لمصر كميات من اللحوم تقدر بـ: ٥٠ ألف رأس من الأبقار الحية، و٥٠ ألف رأس من الأغنام الحية، إضافة إلى كميات من اللحوم المبردة، كما جرى الاتفاق على إقامة منطقة للحجر البيطرى فى بلد المنشأ، على أن يتم فحص الماشية المستوردة هناك تحت إشراف الأجهزة الطبية المصرية، قبل نقلها بحرا عن طريق البحر الأحمر إلى ميناء السويس، ثم معاينتها مجددا بمعرفة الحجر البيطرى[١٧].

ومع أن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ منذ أواخر عام ٢٠٠٤، وتحققت من خلاله مكاسب طيبة للجانبين المصرى والإثيوبى، وارتفع بذلك معدل التبادل التجارى بين البلدين، وكان لهذا التعاون انعكاسات إيجابية على العلاقات بين الجانبين؛ فإن هذا التعاون تعرض لبعض المعوقات، لاسيما فى مجالين رئيسيين؛ هما:

الأول، أن علاقات التبادل التجارى بين مصر وإثيوبيا، لاسيما فى مجال واردات الماشية الإثيوبية إلى مصر، لم تصل إلى المستوى الذى كان قد جرى التعبير عنه فى تصريحات بعض كبار المسئولين فى مصر، والذى كان يطمح إلى الوصول بقيمة تلك الواردات إلى ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنويا، وهو ما لم يحدث قط؛ إذ لم يزد إجمالى واردات مصر من إثيوبيا عن ١٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥، ثم ازداد زيادة طفيفة فى عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٢٣ مليون دولار[١٨]، ويظل أدنى بكثير من المستوى المأمول.

الآخر، أن علاقات التبادل التجارى المحدودة فى مجال استيراد مصر للماشية الإثيوبية شهدت انتكاسة كبيرة فى أواخر عام ٢٠٠٦، حينما دخلت إلى مصر صفقة ماشية إثيوبية مصابة بأحد فيروسات الحمى القلاعية؛ وهو ما تسبب فى نفوق كثير من رءوس الماشية فى مصر، لاسيما الرءوس الصغيرة[١٩]، وأدى إلى إصدار قرار من وزارة الزراعة المصرية بحظر استيراد اللحوم من إثيوبيا وبعض الدول الأخرى التى يتفشى فيها هذا الوباء.

وقد استمر حظر استيراد الماشية من إثيوبيا فترة تصل إلى حوالى عامين، فحدث تراجع فى عمليات التبادل التجارى بين مصر وإثيوبيا؛ وهو الأمر الذى أعاق الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين البلدين. وقد أعلنت الحكومة المصرية عن رفع الحظر على استيراد الماشية من إثيوبيا فى أكتوبر ٢٠٠٧[٢٠]، وهو ما كان يعنى البدء من نقطة الصفر فى جهود تعزيز علاقات التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر وإثيوبيا.

ومن ثم، فإن الفلسفة التى تقوم عليها جهود تطوير علاقات التبادل التجارى بين مصر وإثيوبيا تعد فى حد ذاتها سليمة جدا، ويمكن أن يكون تطوير هذه العلاقات قاطرة لتحسين العلاقات المصرية - الإثيوبية بشكل خاص، والعلاقات العربية - الإثيوبية عموما، حتى يمكن من خلال ذلك تجاوز ميراث الماضى الثقيل، والانطلاق إلى كثير من مجالات التعاون المشتركة بين

الجانبين. غير أن تحقيق هذا التطوير يتطلب إصرارا مستمرا على مدى زمنى طويل للوصول إلى هذا الهدف، علاوة على الحرص على تذليل كل العقبات التى تقف أمام ذلك على الجانبين.

٣- القضايا الرئيسية فى العلاقات بين العرب وإريتريا:

هناك قضايا محددة فرضت ذاتها على العلاقات العربية - الإريترية، هى قضايا ترتبط بحداثة الخبرة السياسية للنخبة الحاكمة فى إريتريا، بفعل حداثة نشأة الدولة ذاتها، مع ما يرتبط بذلك من غياب الرؤية الاستراتيجية فى إدارة قضايا السياسة الخارجية لإريتريا، وهو ما انعكس فى شيوع حالة من التخبط فى إدارة علاقات إريتريا مع العرب، بل الدخول فى صدامات عسكرية مع بعض الدول العربية، لاسيما اليمن، وهو ما كان امتدادا لخاصية عامة اتسمت بها السياسة الإريترية فى فترة ما بعد الاستقلال فى عام ١٩٩٣؛ وهو ما تسبب إجمالا فى إرباك تلك العلاقات، وتذبذبها طبقا للتقلبات التى تطرأ على مجمل السياسة الخارجية الإريترية.

أ- إريتريا ومواقفها المتقلبة من العالم العربى:

تعانى العلاقات العربية الإريترية تقلبات متعددة نابعة مما تتسم به سياسة الرئيس الإريترى أسياس أفورقى من مراوحة ما بين التقارب والتباعد مع العالم العربى، وهى مسألة ارتبطت بمتغيرات متنوعة، بعضها يتعلق بطبيعة الانقسامات الإثنية داخل المجتمع الإريترى ما بين العرب والأفارقة التى تعكس نفسها فى صورة صراع على الهوية والانتماء داخل النخبة السياسية الإريترية، فى حين يتعلق بعضها الآخر بالحسابات البراجماتية للسياسة الخارجية الإريترية، طبقا لمصالحها المتغيرة التى تجعلها تتبنى مواقف متباينة إزاء العالم العربى، لاسيما فيما يتعلق بمسألة الانضمام أو عدم الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

فمن المعروف، بداية، أن حركة الكفاح الإريترى عانت انقسامات سياسية وتنظيمية عدة، فقد بدأت هذه الحركة فى الأصل على أيدى ما يعرف بـ(حركة التحرير الإريترية) التى تأسست فى عام ١٩٦١ فى القاهرة، وظلت تمتلك زمام القيادة لحركة الكفاح ضد الاحتلال الإثيوبى لإريتريا طيلة عقد الستينيات، ثم شهدت تصدعات داخلية بفعل غياب الخط السياسى الواضح والتنظيم المنضبط؛ وهو مما أدى إلى انشقاق مجموعات من هذه الحركة، أسست ما عرف بـ (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا) فى عام ١٩٧٠ التى قادها أسياس أفورقى لاحقا، ثم تمكنت الأخيرة - عقب صراعات داخلية مريرة - من الاستئثار بقيادة عمليات الكفاح ضد إثيوبيا.

وعلى الرغم من أن الانقسامات داخل حركات التحرر الإريترية لم تكن مرتبطة بالدواعى العرقية - الدينية، وإنما ارتبطت أساسا بالمتغيرات المتعلقة بالرؤية السياسية وإدارة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإثيوبى؛ فإن هذه الدواعى العرقية - الدينية فرضت نفسها بصورة غير مباشرة؛ إذ غلب على حركة التحرير الإريترية العنصر العربى - الإسلامى من أبناء الشعب الإريترى، وحصلت على الدعم والمساندة من الدول العربية، ومن الجاليات الإريترية فى تلك الدول، فى حين غلب على الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا العنصر الأفريقى - المسيحى من أبناء الشعب الإريترى. وعلى الرغم من أن الجبهة حصلت على الدعم والمساندة السياسية والعسكرية والمادية من الدول العربية، شأنها شأن بقية حركات التحرر الإريترية؛ فإنها مع ذلك، بدت أقرب إلى دائرة الانتماء الأفريقى، أكثر من دائرة الانتماء العربى.

وكانت مصر قد دعمت الحركة الاستقلالية الإريترية، وسمحت بانطلاق محطة إذاعة أنشأها زعماء المعارضة الإريتريون فى المنفى فى القاهرة فى عام ١٩٥٦ التى تولت تأجيج المشاعر الوطنية الإريترية التى كانت تتعرض

للقمع تحت وطأة السياسة التعسفية التى تبنتها سلطة الاحتلال الإثيوبى فى إريتريا، كما استضافت مصر انطلاق حركة التحرير الإريترية فى عام ١٩٦١، وظلت هذه الحركة تدير أنشطتها السياسية وعمليات الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإثيوبى من القاهرة، كما عملت مصر على تأمين الدعم العربى والدولى لهذه الحركة[٢١].

وكان الدافع الرئيسى وراء الدعم المصرى والعربى لحركة التحرير الإريترية يتمثل فى مساندة حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا، بحسبان أن القضية الإريترية لم تكن قضية انفصالية، وإنما قضية تحرر واستقلال وطنى، فى ضوء قرارات الأمم المتحدة، كما أن هذا الدعم ارتبط بمسألة أن النضال الإريترى كان فى الوقت نفسه نضالا مضادا للإمبريالية فى ظل العلاقات الوثيقة التى نسجها نظام الحكم الإمبراطورى فى إثيوبيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل، لاسيما أن إسرائيل كانت تسعى بشكل خاص لافتراق الأمن القومى العربى من خلال محاصرته من الجنوب عن طريق بناء تحالف سياسى وعسكرى مع إثيوبيا وقتذاك.

ولا ينفى ما سبق أن سياسة مصر والدول العربية إزاء القضية الإريترية تضمنت بعض العناصر التى تركت انعاكسات سلبية لاحقا على العلاقات بين الطرفين، لعل أبرزها أن الدول العربية لم تكن متوازنة فى دعمها لحركات التحرر الإريترية؛ إذ ساندت حركة التحرير الإريترية بدرجة أكبر من مساندتها للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، من ناحية، علاوة على أن بعض الدول العربية، لاسيما ليبيا واليمن الجنوبى، نسجت علاقات وثيقة جدا مع نظام حكم منجستو فى إثيوبيا، وذلك على خلفية التقارب الإيديولوچى بين الجانبين؛ وهو ما كان قد أثر بالسلب فى مواقفها إزاء القضية الإريترية، بل إن اليمن الجنوبى كانت قد أرسلت قواتها فى بعض الفترات لمساندة الجيش الإثيوبى فى قمعه للحركة الاستقلالية فى إريتريا، من ناحية أخرى.

هذه السلبيات التى شابت سياسات بعض الأطراف العربية إزاء القضية الإريترية جرى استغلالها من جانب قيادة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بوصفها ذريعة لتبرير ابتعاد إريتريا عن العالم العربى، عقب نجاحها فى الحصول على الاستقلال. ففى أعقاب نجاح الجبهة فى طرد القوات الإثيوبية من إريتريا، أعلن زعيم الجبهة أسياس أفورقى أن إريتريا المستقلة لن تكون دولة عربية، وأنها سنمت من التدخلات الخارجية المتواصلة طوال ٢٥ عاما فى شئونها الداخلية، كما أعلن أفورقى فى مناسبات أخرى لاحقة أن الجبهة الشعبية لم تراهن تاريخيا على علاقاتها مع العرب، وأنها تعد هذه العلاقات فاشلة من الناحية التاريخية، ولا أساس لها فى علاقات الثورة الإريترية وتطلعات الدولة الإريترية المستقلة[٢٢].

ولم يكن هذا الموقف عائدا إلى مجرد تصفية حسابات تاريخية قديمة بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والدول العربية، وإنما ارتبط أيضا بالمصالح والحسابات المباشرة التى صاحبت استقلال إريتريا، وبرؤية الدولة الإريترية المستقلة لمصالحها الاستراتيجية. وهناك فى هذا الصدد عاملان رئيسيان يحكمان هذه المسألة؛ هما:

الأول، أن ثمة علاقات وثيقة جدا كانت قائمة بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بقيادة أسياس أفورقى التى قادت الكفاح من أجل الاستقلال فى إريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير شعوب إثيوبيا، بقيادة ميليس زيناوى التى قادت الكفاح من أجل إسقاط نظام حكم منجستو فى إثيوبيا، وكان قادة الجبهتين رفقاء كفاح وسلاح، وربطت بينهما علاقات شخصية وثيقة جدا، كما كانوا يديرون الصراع ضد نظام منجستو فى إطار استراتيجية مشتركة. وقدمت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا الدعم والمساعدة المادية والتسليحية لنظيرتها الإثيوبية فى مراحلها الأولى، حتى كانت الإطاحة بنظام منجستو انتصارا مشتركا لهاتين الجبهتين فى آن واحد. وقد أدت هذه العلاقات الوثيقة بين الجانبين إلى تيسير

عملية استقلال إريتريا، كما بدا واضحا أن نظامى الحكم فى إثيوبيا وإريتريا كانا قد ارتبطا بعلاقات وثيقة فى كل المجالات فى خلال السنوات الأولى التى أعقبت استقلال إريتريا.

ومما زاد من قوة العلاقات الاريترية - الإثيوبية وكثافتها فى تلك الفترة، أنها نمت وتطورت تحت مظلة أمريكية، وفى ظل علاقات وثيقة لكل منهما مع إسرائيل؛ إذ تولت الولايات المتحدة وقتذاك تنفيذ عملية هندسة سياسية محكمة لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية فى منطقة القرن الأفريقى فى بداية التسعينيات، عن طريق تغيير نظامى الحكم فى إثيوبيا والصومال فى آن واحد، من أجل فتح صفحة جديدة من التطور السياسى فى المنطقة[٢٣]، لاسيما أن إدارة جورج بوش الأب كانت تروج وقتذاك بقوة لمقولة "النظام العالمى الجديد" الذى يرتكز - من بين ركائز عدة - على تعزيز التطور الديمقراطى فى مختلف أقاليم العالم.

وكان من شأن هذه الأوضاع أن اعتقدت القيادة الإريترية وقتذاك، أنها ليست فى حاجة إلى العرب؛ لأنها ببساطة تمتلك علاقات وثيقة ومباشرة مع القوة العظمى الوحيدة فى العالم، كما تتمتع بعلاقات وثيقة مع أعداء الأمس (إثيوبيا)، كما أن العلاقات مع إسرائيل أتاحت لإريتريا الحصول على صفقات تسليحية ومكاسب اقتصادية، فى حين كان هناك فى المقابل قناعة واسعة لدى القيادة الإريترية بأنه ليس هناك ما يمكن للعرب أن يقدموه لإريتريا فى خلال تلك الفترة.

الآخر، أن استقلال إريتريا جاء فى ظل تدهور شديد غير مسبوق للعلاقات العربية - العربية، وفى إطار انتكاسة هائلة للعمل العربى المشترك، عقب كارثة الغزو العراقى للكويت عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ التى أساءت كثيرا إلى صورة العرب أمام العالم الخارجى، كما أدت إلى تجميد علاقات التعاون

بين الدول العربية فى كل المجالات. ومن الممكن القول إن إريتريا فى تلك الفترة لم تجد لدى العالم العربى ما يغريها على الالتحاق به، أو الانضمام إلى مؤسسة العمل العربى المشترك (جامعة الدول العربية)، بل وجدت أن الابتعاد عن العرب، والارتباط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل إنما يتيح لها فرصا أكبر لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية فى تلك الفترة التى كانت تشهد إعادة ترسيم واسعة لعلاقات النفوذ وموازين القوى على الساحة الدولية.

الأكثر من ذلك أن توترات عدة شابت علاقات إريتريا مع بعض الدول العربية، لاسيما السودان واليمن؛ إذ أعلنت الحكومة الإريترية وقتذاك أنها تعانى تهديد المد الأصولى الإسلامى الوافد إليها من بعض الدول العربية، لاسيما السودان التى كانت تتبنى وقتذاك ما يعرف بـ (المشروع الحضارى الإسلامي)، وتسعى للترويج له فى المحيط الإقليمى المجاور لها، وقامت فى هذا السياق بتقديم الدعم لحركة الجهاد الإسلامية الإريترية. وبالمثل، فإن العلاقات الإريترية - اليمنية شهدت توترات عنيفة بسبب النزاع على جزر حنيش، وهو النزاع الذى وصل إلى درجة قيام إريتريا باحتلال تلك الجزر فى ديسمبر ١٩٩٥، ثم جرى تحويل ذلك النزاع إلى هيئة تحكيم قضت بأحقية اليمن فى تلك الجزر فى عام ١٩٩٨.

ولكن ما سبق لا ينفى فى المقابل أن بعض الدول العربية، لاسيما ليبيا، كانت تحتفظ بعلاقات وثيقة مع نظام حكم أسياس أفورقى فى إريتريا، بل إن ليبيا تعد الداعم الرئيسى لهذا النظام، سياسيا واقتصاديا، كما ساندته بقوة فى صراعها مع إثيوبيا. وتقدم ليبيا معونات بترولية واقتصادية لإريتريا؛ وهو ما ساعدها على معالجة مشكلة نقص الموارد التى تعانيها إريتريا فى ظل محدودية قدراتها الاقتصادية، واستيعاب الآثار الاقتصادية الفادحة التى نجمت عن صراعها العسكرى المرير مع إثيوبيا.

ويثير ما سبق التساؤل: لماذا لم تستغل ليبيا علاقاتها الوثيقة مع نظام أفورقى من أجل جذبه إلى مزيد من التقارب مع العالم العربى، على غرار ما قام به نظام القذافى فى السبعينيات مع الصومال؛ وهو الأمر الذى كان أحد أبرز العوامل التى أسهمت فى انضمام الصومال إلى الجامعة العربية. غير أن الثابت هنا أن استقلال إريتريا تزامن مع حالة عزلة دولية وإقليمية خانقة تعرضت لها ليبيا فى إطار أزمة لوكيربى، علاوة على فقدان الزخم القومى الذى كان يميز السياسة الليبية فى السبعينيات، حتى لم يعد واردا أن تبدى ليبيا قدرا من الاهتمام بدفع نظام أفورقى نحو وقف انتقاداته العنيفة للعرب أو الانضمام إلى الجامعة العربية.

ومن ثم، فإن كل المتغيرات السالفة الذكر دفعت السياسة الإريترية فى خلال المدة (١٩٩٠ - ١٩٩٨) إلى تبنى معادلة تقوم على أنه ليس هناك ثمة مصالح ملموسة يمكن أن تتحقق من خلال توطيد علاقاتها مع العالم العربى، فى ظل الدواعى السالفة الذكر، فى مقابل إعطاء الأولوية لتوثيق علاقاتها مع دول مثل إثيوبيا والولايات المتحدة وإسرائيل، لما يمكن أن يتحقق من وراء ذلك من مكاسب سياسية واقتصادية. ولم تحاول إريتريا حتى المزاوجة فيما بين هذين المسارين أو تحقيق التوازن بينهما، بحسبان أنه لم يكن هناك فى واقع الأمر تناقض فيما بينهما؛ وهو الأمر الذى وصم الموقف الإريترى إزاء العالم العربى فى خلال تلك المرحلة بقدر ملموس من الغطرسة والتعالى وعدم التقدير للدور العربى فى استكمال التحرر الوطنى وبناء الدولة الإريترية المستقلة.

ولكن هذا الموقف تبدل إلى حد كبير عقب اندلاع صراع مرير بين إريتريا وإثيوبيا منذ عام ١٩٩٨، بسبب النزاع على إقليم بادمى الحدودى وبعض الخلافات الاقتصادية؛ وهو مما أدى إلى اندلاع حرب مدمرة بين الجانبين. وعلى الرغم من أن إريتريا تمكنت من تحقيق انتصار عسكرى - عسكرى فى الجولة الأولى من هذه الحرب فى مايو ١٩٩٨، وتمكنت فى

خلالها من السيطرة على إقليم بادمى بالكامل؛ فإن إثيوبيا تمكنت لاحقا من تعديل ميزان القوى وتغيير مسار الصراع المسلح لصالحها فى الجولتين التاليتين فى مارس ١٩٩٩ ومايو ٢٠٠٠، وتمكنت من القضاء على القوة العسكرية الإريترية، وأعادت فرض سيطرتها على الإقليم محل النزاع.

كانت هذه الحرب المريرة نقطة تحول جوهرية فى العلاقات الإريترية - العربية، لما كشفته من انهيار التحالفات والمعادلات التى ارتكزت عليها السياسة الإريترية فى السابق؛ إذ تحولت علاقاتها مع إثيوبيا من حالة (التحالف الاستراتيجي) إلى حالة (العداء الاستراتيجي) الممتد، كما كانت الولايات المتحدة وإسرائيل أقرب إلى إثيوبيا فى هذا الصراع، منهما إلى إريتريا، وامتنعت الولايات المتحدة بشكل خاص عن التدخل لردع إثيوبيا عن الفتك بالجيش الإريترى فى مايو ٢٠٠٠، كما لم تضغط عليها لاحقا لتنفيذ قرار التحكيم الدولى الذى جاء لصالح إريتريا.

وشهدت العلاقات الإريترية - العربية عددا من التطورات الإيجابية التى كانت فى حد ذاتها رد فعل على الهزيمة العسكرية القاضية التى تعرضت لها إريتريا فى الجولة الأخيرة من حربها مع إثيوبيا. واتجهت القيادة الإريترية وقتذاك نحو توثيق علاقاتها مع العالم العربى، فى محاولة منها لتأمين غطاء سياسى فى ظل العزلة الدولية والإقليمية الشديدة التى عانتها فى تلك الفترة، حتى بدا وقتذاك أن تقاربها مع الدول العربية كان مجرد محاولة براجماتية لكسر طوق العزلة المحيط بإريتريا، ولم يكن تعبيرا عن تحول استراتيچى فى توجهات النخبة الحاكمة فى إريتريا إزاء العالم العربى، وهو ما انعكس فى أن تلك التطورات الإيجابية فى العلاقات العربية - الإريترية لم تصمد كثيرا، وإنما انتكست بسرعة، بمجرد استيعاب إريتريا لتداعيات الهزيمة العسكرية التى تكبدتها فى صراعها مع إثيوبيا.

وقد تمثلت تلك التطورات الإيجابية فى إعلان الرئيس أسياس أفورقى فى أغسطس ٢٠٠٠ أول مرة اعتزامه الانضمام إلى جامعة الدول العربية، فضلا عن موافقته على تعليم اللغة العربية فى المدارس الإريترية، ودعوته السودان لإيفاد مدرسين لتعليم اللغة العربية فى بلاده، فضلا عن فتح أبواب بلاده للاستثمار من جانب المستثمرين العرب. ومع أن تلك المواقف كانت تمثل نقلة نوعية فى توجهات إريتريا إزاء العالم العربى؛ فإنها ظلت مقصورة على مستوى الخطاب السياسى الشفهي، ولم تتحول إلى سياسة فعلية، لاسيما بعدما هدأت حدة الصراع بين إريتريا وإثيوبيا، عقب التوقيع على اتفاق الجزائر فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠ الذى نص على الإنهاء الدائم لعمليات القتال العسكرية بين البلدين، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها ضد أى منهما، وإنشاء لجنة محايدة للحدود لـ "ترسيم الحدود".

وكان من نتيجة ذلك أن عاد أفورقى إلى سياسته المترددة بشأن الانضمام إلى الجامعة العربية التى تتضمن الشيء ونقيضه فى الوقت ذاته. وهى مسألة يبدو أنها ترتبط بوجود توقعات معينة، ربما كان أفورقى يتطلع إلى الحصول عليها من الدول العربية. غير أنها لم تتحقق أصلا، أو على الأقل لم تتحقق بالقدر المأمول؛ وهو ما دفع أفورقى للتعبير حينا عن شكوكه فى فاعلية جامعة الدول العربية، وفى إمكان تحقيق بلاده أى مكاسب من وراء الانضمام إليها، ثم يقوم حينا آخر بالانضمام فعليا إلى الجامعة العربية بصفة مراقب فى يناير ٢٠٠٣.

ومع أنه أعلن اعتزام بلاده الانضمام إلى العضوية الدائمة فى الجامعة العربية فى نهاية ذلك العام؛ فإن ذلك لم يحدث بالفعل، وهو ما يرتبط على ما يبدو برغبة أفورقى فى استخدام مسألة العضوية الكاملة فى الجامعة العربية بوصفها ورقة يتم استغلالها حسب تطور الموقف. فإذا تعرضت بلاده لتهديدات أكثر حدة من إثيوبيا أو غيرها؛ فإنها يمكن أن تطلب العضوية الكاملة فى

الجامعة، لاسيما إذا ساعد ذلك على تعزيز قوة إريتريا، فى حين يمكن لإريتريا الاكتفاء بوضعية المراقب فى الجامعة، أو حتى الانسحاب الكامل منها، إذا لم تكن هناك منفعة مؤكدة تتحقق من وراء ذلك.

ب- النزاع الحدودى على جزر حنيش:

من بين جميع النزاعات والمشكلات التى نشبت بين إريتريا وبعض الدول العربية، فإن المشكلة الوحيدة التى اشتملت على استخدام فعلى للقوة العسكرية تمثلت فى النزاع الذى اندلع بين إريتريا واليمن على جزيرة حنيش الكبرى؛ إذ بادرت إريتريا إلى استخدام القوة العسكرية من أجل السيطرة على تلك الجزيرة، وطرد الحامية العسكرية اليمنية منها، فى خطوة مفاجئة وغير مبررة، قبل أن تتدخل أطراف إقليمية ودولية من أجل الاتفاق على آلية لتسوية هذه الأزمة، تمثلت فى آلية التحكيم الدولى بين اليمن وإريتريا.

وتعد جزيرة حنيش الكبرى التى كان متنازعا عليها بين إريتريا واليمن، جزءا مما يعرف بـ "أرخبيل حنيش"، وهى مجموعة من الجزر التى يصل عددها إلى حوالى ١٠ جزر، أبرزها جزيرتا زقر وحنيش الصغرى. وتستمد تلك الجزر أهميتها من كونها قريبة جدا من خطوط الملاحة الدولية الرئيسية فى البحر الأحمر، علاوة على وجود احتياطيات كبيرة نسبيا من البترول فى المياه المحيطة بالجزر. وكان اليمن قد سمح لعناصر الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا باستخدام تلك الجزر فى الكفاح ضد قوات الاحتلال الإثيوبى فى إريتريا. وكانت جميع القوى الإقليمية تعترف بتبعية تلك الجزر لليمن، ولم تثر أية نزاعات بشأنها مع أية دولة من دول المنطقة، كما ظل اليمن يحتفظ دائما بحامية عسكرية صغيرة فيها.

بدأت الأزمة فى التصاعد فى نوفمبر ١٩٩٥، حينما طالبت إريتريا بإجلاء الحامية اليمنية الموجودة فى جزيرة حنيش الكبرى، بزعم أنها تابعة

للسيادة الإريترية، وذلك عقب إعلان الحكومة اليمنية اعتزامها تطوير هذه الجزيرة لتكون منتجعا سياحيا. ولم يستجب نظام الحكم فى إريتريا لجهود التسوية السلمية التى بادر بها اليمن، بل قامت قوات مسلحة إريترية فجأة، وبدون مقدمات سياسية أو عسكرية، بالهجوم على جزيرة حنيش الكبرى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٥، وأسفر هذا الهجوم عن سيطرة القوات الإريترية على الجزيرة بالكامل، والقبض على حوالى ١٨٠ أسيرا من الجنود اليمنيين.

وقد حاولت مصر وإثيوبيا التوسط بين اليمن وإريتريا من أجل تسوية هذا النزاع فى يناير ١٩٩٦. غير أن محاولاتهما لم تكلل بالنجاح، بفعل التباعد فى المواقف بين الجانبين؛ إذ ارتكز الموقف اليمنى على أن تلك الجزر تابعة تاريخيا لليمن، وأديرت من جانب الاحتلال البريطانى بوصفها جزرا تابعة لعدن، ثم باتت جزءا من جمهورية اليمن بعد الوحدة بين شطرى اليمن، وزعمت إريتريا أن تلك الجزر بلا هوية، وظلت متنازعا عليها بين القوات الاستعمارية التى وفدت إلى المنطقة. واستندت إريتريا لتبرير تبعية تلك الجزر لها إلى أنها كانت قد أديرت بوصفها جزءا من ميناء عصب فى أثناء فترة الاحتلال الإيطالى فى الثلاثينيات.

وكانت الوساطة الفرنسية هى الأكثر فاعلية؛ إذ استضافت فرنسا الجانبين اليمنى والإريترى فى مفاوضات للتسوية فى العاصمة الفرنسية فى ٢١ مايو من العام نفسه، ووافق الجانبان على الامتناع عن استخدام القوة، والقبول بإشراف فرنسا على ترتيبات عدم استخدام القوة فى الجزيرة المتنازع عليها. ووافق الجانبان أيضا على إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم دولية، تتولى حسم مسألة السيادة على الجزيرة، وتعيين الحدود البحرية للبلدين. ووقع الجانبان وقتذاك على اتفاق المبادئ حول التحكيم الذى تضمن التزامهما بتنفيذ قرارات هيئة التحكيم بدون تحفظ، علاوة على القبول بتشكيل هيئة مراقبة لتنفيذ قرارات لجنة التحكيم.

وقد صدر قرار هيئة التحكيم الدولية فى ٩ أكتوبر ١٩٩٨، وحكم بتبعية جزر حنيش لليمن، وأعطى القرار لإريتريا مهلة ٩٠ يوما للانسحاب من الجزيرة، ثم تسلمت الحكومة اليمنية جزيرة حنيش الكبرى بالفعل من القوات الإريترية فى الأول من نوفمبر التالى. وفى ١١ ديسمبر ١٩٩٩، صدر قرار هيئة التحكيم الدولية الثانى المتعلق بتعيين الحدود البحرية الذى أعطى الجزر اليمنية الواقعة فى وسط البحر الأحمر حقها من المياه الإقليمية حسب نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وجرى تقسيم المسافة مناصفة بين الجزر المتقابلة للدولتين التى تقل المسافة البحرية بينهما عن ٢٤ ميلا بحريا.

وكانت تلك الأزمة قد أثارت شعورا قويا بالتهديد لدى اليمن وكثير من الدول العربية، فى ظل ما أثير بشأن وجود دور إسرائيلى مباشر فيها؛ إذ أشارت بعض التقارير إلى أن إسرائيل كانت تقف وراء تفجير هذه الأزمة، سواء فى التخطيط أو التنفيذ؛ إذ حرضت إسرائيل نظام الحكم فى إريتريا على تنفيذ هذا الهجوم من أجل تحقيق هدف إسرائيلى مباشر، يتمثل فى تنفيذ استراتيجية وقائية ضد اليمن، تحسبا لأية تهديدات محتملة من جانبها فى المستقبل ضد حركة الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر، علاوة على تأجيج الخلافات بين العرب وجيرانهم الأفارقة. أما من حيث المشاركة فى التنفيذ، فقد أشارت بعض التقارير إلى أن قوات إسرائيلية كانت قد شاركت فى الهجوم الإريترى على حنيش الكبرى، مدعومة بست زوارق بحرية إسرائيلية؛ لأن إريتريا لم تكن تمتلك قدرات بحرية يعتد بها، حتى لم يكن فى استطاعتها تنفيذ هجوم بحرى واسع النطاق، على غرار ذلك الذى نفذ ضد القوات اليمنية فى جزر حنيش[٢٤].

وهناك إشكالية أخرى أحاطت بهذه الأزمة، تتعلق بأن احتلال إريتريا لجزيرة حنيش الكبرى جاء تطبيقا لسياسة محددة من جانب إريتريا، من أجل ترسيم حدودها، وتسوية الخلافات الحدودية القائمة مع الدول المجاورة، تتمثل

فيما يعرف بـ"تسخين الأزمة" القائمة من أجل حلها وتسويتها. وتقوم هذه السياسة على أن إريتريا تعد دولة حديثة النشأة، وتعانى من ثم نزاعات حدودية موروثة من مرحلة ما قبل الاستقلال، وتحتاج إلى حل هذه النزاعات، وترسيم حدودها المتنازع عليها مع الدول المجاورة. وقد تبنى نظام الحكم فى إريتريا سياسة تقوم على "تسخين" تلك النزاعات، عن طريق عملية تصعيد عسكرى واسعة النطاق، من أجل دفع الأطراف الإقليمية والدولية للاهتمام بتسوية تلك المشكلات. ومع أن عملية التسوية لم تكن لصالح إريتريا، فيما يتعلق بالنزاع على جزر حنيش؛ فإن إريتريا ترى أنها عبرت عن رسالة قوية للجميع مضمونها أنها تتمسك بسيادتها الوطنية، ليس على كل قطعة من أراضيها فحسب، ولكن على الأراضى المتنازع عليها مع الدول المجاورة أيضا، وهو المنطق نفسه الذى استندت إليه إريتريا فى صراعها الدامى مع إثيوبيا، فى خلال المدة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠. غير أن ذلك الصراع تصاعد إلى مستويات لم تكن متوقعة من جانب نظام الحكم فى إريتريا، وتكبد الجانبان الإريترى والإثيوبى تكاليف بشرية ومادية فادحة، فى خلال تلك الحرب.

ج- الدور الإريترى فى صراع شرق السودان:

يعد التدخل الإريترى فى صراع شرق السودان التدخل الأكثر حدة من نوعه من جانب إريتريا فى الشئون الداخلية لدولة عربية مجاورة. وجاء هذا التدخل فى سياق تدهور تدريجى ممتد فى العلاقات السودانية - الإريترية، وفى ظل تدخلات متبادلة فى الشئون الداخلية من جانب كل طرف منهما إزاء الآخر، لاسيما فيما يتعلق باستضافة كل دولة منهما لجماعات المعارضة المناوئة للأخرى، وتوظيف كل منهما لتلك الجماعات بوصف ذلك أداة للضغط على الآخر، لاسيما فى الفترات التى تحتدم فيها الخلافات بين الجانبين.

ويرتبط الدور الإريترى فى مشكلة شرق السودان، بالإطار الأوسع للعلاقات السودانية الإريترية، وما شهدته من توترات منذ استقلال إريتريا فى

عام ١٩٩١؛ وهو ما يعنى أن فهم تحولات تلك العلاقات يعد ضرورة أساسية من أجل فهم أبعاد التدخل الإريترى فى مشكلة الشرق. فعلى الرغم من الدور التاريخى الذى لعبه السودان فى دعم حركة التحرر الإريترى ضد الاحتلال الإثيوبى، وتقديمه الدعم والمساندة لكل الحركات الإريترية، ويشمل ذلك الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، بقيادة أسياس أفورقى؛ فإن الأخيرة ظلت تعتقد دائما أن ما حصلت عليه من دعم من السودان يظل أدنى مما حصلت عليه حركات التحرر الأخرى، لاسيما ذات الأصول العربية.

وقد حاول الجانبان السودانى والإريترى تطوير علاقات ثنائية جيدة فى مرحلة ما بعد استقلال إريتريا، وزار أفورقى الخرطوم عدة مرات. غير أن تدهورا تدريجيا بدأ يصيب تلك العلاقات، بدءا من اتهام نظام الحكم فى إريتريا للسودان بدعم إسلاميين معارضين كانوا يسعون للتسلل إلى داخل إريتريا لتنفيذ عمليات مسلحة ضد الأهداف الحكومية، فضلا عن استضافة السودان لمعارضين إريتريين فارين من بطش نظام أسياس أفورقى، علاوة على أن أفورقى اتهم الحكومة السودانية بترتيب محاولة لاغتياله عن طريق تجنيد أحد الضباط الإريتريين لتنفيذ هذه المحاولة؛ وهو مما دفع الحكومة الإريترية لتقديم شكوى للأمم المتحدة لإدانة الدور السودانى فى محاولة الاغتيال الفاشلة.

ولكن التدهور الأخطر فى العلاقات السودانية الإريترية جاء عقب اندلاع الحرب بين إريتريا وإثيوبيا، حينما اتهم أفورقى السودان بمساندة إثيوبيا فى عملياتها العسكرية الرئيسية فى مايو ٢٠٠٠ التى لحقت فى خلالها هزيمة منكرة بالقوات الإريترية؛ إذ يزعم أفورقى أن السودان فتح أراضيه للجيش الإثيوبى لتنفيذ ما يعرف بـ"ثغرة بارنتو" التى كان لها الدور الرئيسى فى تمكين القوات الإثيوبية من حسم الصراع لصالحها فى الصراع مع إريتريا، ثم تصاعدت مخاوف أفورقى إزاء ازدياد المؤشرات على وجود تقارب استراتيچى فيما بين السودان وإثيوبيا، لاسيما مع إنشاء ما يعرف بـ"تجمع

صنعاء"، فيما بين السودان واليمن وإثيوبيا، وجميعها دول تعانى علاقاتها مع إريتريا توترا مزمنا؛ وهو ما يدفع للاعتقاد بقوة أن هذا التجمع نشأ فى الأصل بوصفه تحالفا استراتيچيا ضد نظام الحكم فى إريتريا.

وفى المقابل، قامت إريتريا من جانبها باحتضان المعارضة السودانية، بمختلف ميولها وتوجهاتها، سواء الجنوبية أو الشمالية، مع إعطاء اهتمام خاص لجماعات المعارضة فى شرق البلاد، كما أشارت بعض التقارير إلى أن إريتريا باتت أهم قنوات إيصال السلاح الإسرائيلى لجماعات المتمردين فى إقليم دارفور، حتى إن دعم إريتريا لتلك الجماعات لم يقتصر على مجرد الاستضافة والمساندة السياسية، وإنما امتد إلى مجالات عسكرية وتسليحية مباشرة، ويشمل ذلك حرص إريتريا على "تسخين" كل الجبهات بصورة مزمنة، سواء الجبهة الشرقية المتاخمة لحدود السودان مع إريتريا، أو جبهة الصراع فى دارفور، من أجل تكثيف الضغوط على نظام الحكم فى الخرطوم.

ولا ينفى ما سبق أن إقليم الشرق فى السودان الذى يضم ثلاث ولايات هى: ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف، يعانى على مدى عقود صراعا منخفض الحدة بين القبائل المحلية والحكومات المركزية، من أجل وضع حد لما يصفونه بـ(السيطرة الشمالية) التى أدت من وجهة نظرهم إلى شيوع حالة من التهميش السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى من جانب الحكومات السودانية المتعاقبة. وتنطلق مواقفهم من أن شرق السودان يتمتع بثروات طبيعية كبيرة؛ إذ يوجد فيه أكبر منجم للذهب فى السودان، كما توجد فيه احتياطيات مهمة من الحديد والمنجنيز والجبس والبترول والغاز الطبيعى، ويوجد فيه بور سودان، وهو الميناء الرئيس للدولة، ويمر فى أراضيه خط رئيسى لأنابيب تصدير البترول. غير أن إقليم الشرق يعانى - رغم ذلك - الفقر المدقع وتفشى الأمراض والأوبئة والجفاف وانعدام مشروعات التنمية.

وقد تصاعد الصراع فى شرق السودان بدرجة أعلى من الحدة منذ عام ١٩٩٤، مع تفاقم عمليات المقاومة المسلحة التى تقوم بها حركة الأسود الحرة التى تمثل قبيلة الرشايدة العربية، وتنظيم مؤتمر البجا الذى يمثل قبائل البجا، وهما اللذان قادا لاحقا عملية توحيد لجهودهما وجهود الحركات الشرقية الأخرى، من خلال إنشاء ما عرف بـ (جبهة الشرق)، فى عام ٢٠٠٥ التى تبنت خيار المقاومة المسلحة من أجل المطالبة بالمشاركة الفعالة فى السلطة فى إقليم الشرق، من خلال صيغة للحكم الذاتى الإقليمى، والانتفاع بثروات الإقليم، من أجل رفع المعاناة الاقتصادية والاجتماعية لأبناء هذا الإقليم، لاسيما فى المناطق الريفية.

وظلت إريتريا تقدم المساندة السياسية والدعم العسكرى لعمليات العنف المسلح التى تقوم بها جبهة الشرق ضد الأهداف الحكومية داخل السودان، كما ترافق ذلك مع قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق التى تقود عمليات التمرد فى الجنوب، بإرسال قوة قوامها ثلاثة آلاف مقاتل إلى الشرق، بالتنسيق مع إريتريا، من أجل تعزيز القدرة العسكرية لجبهة الشرق، كما نجح الجانبان فى انتزاع السيطرة من القوات الحكومية على مدينة همشكوريب ذات الأهمية الاستراتيجية والمكانة الدينية الكبيرة.

ولكن تحولات جذرية بدأت تطرأ على معادلات الصراع فى شرق السودان، فى خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦، وأدت إلى تهيئة الأجواء من أجل دفع جهود تسوية هذا الصراع. ويجىء فى مقدمة هذه التحولات ما يأتى:

أولا، التحول الجذرى فى مواقف نظام الحكم فى إريتريا من دعم حركات المعارضة فى الشرق، إلى الضغط عليها، من أجل الوصول إلى اتفاق للتسوية بينها وبين الحكومة السودانية. وهو تحول ارتبط برغبة نظام الحكم فى إريتريا فى تنشيط دوره الإقليمى، وكسر العزلة المفروضة عليه، فى ظل تداعيات

الحرب الإريترية - الإثيوبية التى انحازت فى خلالها أغلب القوى الدولية لإثيوبيا؛ وهو ما دفع نظام أفورقى لمحاولة تحقيق تقارب مع السودان، عن طريق القيام بدور رئيسى فى تحقيق السلام فى إقليم الشرق، بعدما كانت إريتريا مستبعدة تماما من عمليتى التسوية فى جنوب السودان وإقليم دارفور[٢٥]، ثم مارست إريتريا ضغوطا عنيفة على جبهة الشرق، من أجل دخول المفاوضات مع الحكومة السودانية.

ثانيا، الخلل الشديد فى ميزان القوى الذى نشأ فى إقليم الشرق، عقب انسحاب قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان التى كانت ترابط فى مدينة همشكوريب الاستراتيجية فى الشرق، وكانت تدعم قوات جبهة الشرق فى صراعها مع القوات الحكومية. غير أن الحركة الشعبية اضطرت إلى سحب تلك القوات تطبيقا لاتفاق نيفاشا للسلام؛ وهو ما خلق حالة من الخلل فى ميزان القوى بين جبهة الشرق والقوات الحكومية، حتى باتت الجبهة غير قادرة على مواصلة الاحتفاظ بهذه المدينة وحدها، وكانت معرضة لفقدان السيطرة عليها فى حالة وقوع هجوم من جانب القوات الحكومية ضدها.

وساعدت هذه المتغيرات على انطلاق المفاوضات بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق برعاية إريتريا، وأمكن فى بادئ الأمر الوصول إلى اتفاق إعلان مبادئ بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق فى ١٩ يونيو ٢٠٠٦، أجريت على أساسه مفاوضات موسعة، ركزت على تقاسم السلطة على المستويين الاتحادى والإقليمى، وتقاسم الثروة فى ولايات الشرق الثلاث، والترتيبات الأمنية، ثم جرى الوصول عقب ٤ شهور من التفاوض إلى ما يعرف بـ (اتفاق أسمرة) فى ١٤ أكتوبر من العام نفسه، الذى يقضى بمنح الولايات الشرقية الثلاث (البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف) منصب مساعد لرئيس الجمهورية، ومستشار للرئاسة، ووزير دولة، و٨ مقاعد فى البرلمان الوطنى، ودمج قوات التمرد فى الجيش الحكومى والأجهزة الأمنية، وإنشاء

صندوق إعمار الشرق بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات.

وعلى الرغم من أن إبرام اتفاق الشرق كان مؤشرا على حدوث تحول إيجابى نوعى فى العلاقات السودانية – الإريترية؛ فإن ذلك لا ينفى أن كثيرا من مصادر الصراع ظلت قائمة بين الدولتين، علاوة على أن اتفاق الشرق ذاته واجه تحديات من جانب أطراف داخلية فى الولايات الشرقية الثلاث فى السودان، لدواع تتعلق بـ: عدم العدالة فى توزيع المناصب فيما بين قبائل الشرق، وضآلة الميزانية المخصصة لأغراض التنمية فى الإقليم، من خلال صندوق إعمار الشرق، وبطء تنفيذ بعض بنود هذا الاتفاق، لاسيما الترتيبات الأمنية؛ وهو ما يطرح تحديات مزدوجة أمام هذه الاتفاقية، من حيث تصاعد الرفض الداخلى لهذا الاتفاق فى المناطق الشرقية، واتجاه الرافضين لإنشاء جبهة للمعارضة فى إطار ما يعرف بـ"التجمع الديمقراطى لشرق السودان" من ناحية، وأيضا من حيث إن مستقبل اتفاق أسمرة يظل مرهونا بمسار العلاقات بين السودان وإريتريا، على النحو الذى يعنى إمكان حدوث انتكاسة فى تنفيذ هذا الاتفاق فى حالة حدوث تدهور فى العلاقات بين هاتين الدولتين، من ناحية أخرى.

٤- مستقبل العلاقات بين العرب وإثيوبيا وإريتريا:

يتضح مما سبق أن علاقات العرب مع إثيوبيا وإريتريا تطغى عليها مساحات النزاع والصراع، أكثر بكثير من مساحات الوفاق والتعاون. وهى مسألة لم تكن مرتبطة بالضرورة بوجود قضايا خلافية شائكة فيما بين تلك الأطراف، بقدر ما ارتبطت بالدور الذى لعبته بعض القوى الدولية والإقليمية فى تأجيج هذه الخلافات، حتى يمكن القول إن تلك الخلافات، لاسيما قضايا المياه، ما كان لها أن تتفاقم وتستمر على مدى فترة طويلة من الزمن، من دون وجود تحريض خارجى مستمر لإثيوبيا لتبنى موقف متشدد بشأن هذه المسألة.

ولكن على الرغم من ذلك، فإن رصد تطورات العلاقات بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا، وكذلك الوقوف المتأنى أمام القضايا الرئيسية فى العلاقات بين الجانبين، يشير إلى أن هناك قضايا محددة تعد مفاتيح رئيسية لتحديد مستقبل تلك العلاقات، حتى يمكن القول إن طبيعة التطور الذى سيطرأ على هذه القضايا هو الذى سيحدد اتجاهات التعاون أو الصراع بين تلك الأطراف.

أ- مستقبل العلاقات العربية - الإثيوبية:

من الممكن القول إن مستقبل العلاقات بين إثيوبيا والعرب يتوقف إلى حد كبير على الكيفية التى ستدار بها قضايا المياه بين مصر وإثيوبيا، بوصفها القضية الأكثر أهمية على الإطلاق على قائمة الاهتمامات بين الجانبين. وهناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل هذه القضية؛ هى: سيناريو استمرار الوضع الراهن، وسيناريو الصراع (السيناريو التشاؤمي)، وسيناريو التعاون (السيناريو التفاؤلي). ويشير رصد عناصر كل سيناريو منها وتحليله إلى أن فرص تحقق السيناريو التعاونى تبدو أكبر بكثير فى المستقبل القريب.

ويستند **السيناريو الصراعى** (السيناريو التشاؤمي) على التوقعات التى تذهب إلى أن هناك احتمالات متزايدة لنشوب صراعات حادة فيما بين دول حوض نهر النيل؛ بسبب الخلافات القائمة حول قضايا تقاسم المياه. وهى الخلافات التى تبدو مرشحة بقوة للتصاعد فى ظل ثلاثة عوامل رئيسية؛ هى: الجفاف المتوقع فى منطقة حوض نهر النيل الذى يمكن أن يزيد من الخلاف على تقاسم موارد المياه المحدودة فيما بين دول الحوض، والزيادة السكانية المتنامية فى جميع دول حوض نهر النيل التى تقلل من ثم من نصيب الفرد من المياه فى كل دولة منها، وخطط التنمية الاقتصادية فى كثير من دول الحوض[٢٦] التى تنطلق من أن مشروعات الرى تعد حجر الزاوية فى أية خطط للتنمية فيها، وهو ما يستدل عليه بعض الباحثين من أن الطلب المتزايد على

مياه النيل فى المستقبل سيحمل بالقطع مخاطر نشوب توتر فيما بين كثير من دول حوض نهر النيل، لاسيما مصر والسودان وإثيوبيا[٢٧].

وفى الوقت نفسه، فإن احتمالات الصراع تستند إلى فكرة أن هناك قوى دولية وإقليمية تعمل بدأب شديد على تأجيج الخلافات القائمة بشأن تقاسم مياه نهر النيل، لاسيما عن طريق تحريض إثيوبيا على تبنى مواقف متشددة فيما يتعلق بالتوسع فى إقامة مشروعات مائية من دون الاكتراث بانعكاسات ذلك سلبا على الموارد المائية لمصر والسودان، علاوة على الترويج بقوة لمفاهيم جديدة تتعلق بتسعير المياه، وبحسبان المياه سلعة يتم تصديرها من جانب دول المنبع إلى دول المصب، ويتعين سداد تكلفة هذا التصدير، بما يكبد دول المصب تكاليف مالية باهظة، ربما لا تستطيع الوفاء بها؛ وهو ما يمكن أن يتسبب فى نشوب صراعات فيما بين تلك الأطراف، بما فى ذلك إمكان تصاعدها إلى مستوى الصراعات المسلحة.

ولكن فرص تحقق هذا السيناريو تبدو ضئيلة جدا، لدواع تتعلق بأن هناك قناعة واسعة، سواء على المستوى الدولى، أو على مستوى دول حوض نهر النيل، بأن نزاعات المياه لا يمكن أن تحل من خلال مناهج صراعية؛ إذ لا يمكن الوصول إلى نتيجة حاسمة من خلال تصعيد هذه النوعية من النزاعات، والوصول بها إلى مستوى الصراعات المسلحة، علاوة على أن هناك بالفعل خطوات إيجابية قد قطعت من أجل إقامة بنية قانونية وتنظيمية متكاملة لدفع جهود التعاون فيما بين دول حوض نهر النيل، لتعظيم الانتفاع من الفاقد من مياه النهر التى تمثل النسبة الأكبر على الإطلاق من موارد النيل، بما يحقق زيادة هائلة فى حصص جميع الأطراف.

أما **سيناريو استمرار الوضع الراهن**، فيرتكز على الخشية من إمكان عدم الوصول إلى نتيجة إيجابية من خلال الجهود الجارية حاليا للوصول إلى

اتفاقية إطارية بشأن الانتفاع من مياه النيل، من خلال مبادرة حوض نهر النيل؛ وهو الأمر الذى يعنى العودة إلى المربع رقم صفر، مع استمرار الوضع الراهن، بما ينطوى عليه ذلك من استمرار غياب إطار قانونى منظم وشامل لعملية الانتفاع بمياه نهر النيل، واستمرار التباين فى السياسات الوطنية المتبعة من جانب كل دولة فيما يتعلق بالمشروعات المائية، بل إمكان نشوب خلافات سياسية بين حكومات دول حوض النيل بشأن حصص المياه بين الحين والآخر، لاسيما بين مصر والسودان وإثيوبيا.

ويتعارض هذا السيناريو مع كثير من المؤشرات العملية القائمة التى تدفع للاعتقاد بأن استمرار الوضع الراهن بات أمرا بالغ الصعوبة فى ظل الضغوط السكانية والتنموية والطبيعية التى تطرح بإلحاح ضرورة استحداث آليات جديدة للتعامل مع قضية المياه فيما بين دول حوض النيل، من أجل التغلب على مشكلات الندرة النسبية المتزايدة لموارد المياه، بالنسبة إلى أغلب الدول، وهو ما يترافق مع وجود اتجاه عام لدى أغلب دول حوض النيل، وفى مقدمتها مصر، يقوم على ضرورة الإمساك بزمام الفرصة التاريخية السانحة فى الفترة الحالية من أجل إبرام اتفاق إطارى شامل يضع إطارا مقبولا لتقاسم المياه فيما بين جميع الأطراف، حتى يكون أساسا مستقرا لتنظيم مسألة الانتفاع بمياه النيل فى المستقبل.

أما فيما يتعلق **بالسيناريو التعاونى** (السيناريو التفاؤلى)، فيقوم على فكرة أن مصر وإثيوبيا وبقية دول النيل، لاسيما دول حوض النيل الشرقى، ستفلح فى تسوية الخلافات القائمة بشأن تقاسم مياه النيل بالطرق السلمية، لاسيما من خلال مبادرة حوض نهر النيل التى توفر بالفعل فرصا جيدة جدا لتعزيز علاقات التعاون المائى فيما بين تلك الدول، على النحو لا يزيل احتمالات الصراع فحسب، وإنما يفضى أيضا إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف، من خلال الاستفادة من الكميات الهائلة المهدرة من مياه النيل، على النحو الذى يزيد من

نصيب كل دولة من دول الحوض بدرجة كبيرة.

وتستند احتمالات تحقق هذا السيناريو التعاونى، على أن مسألة تقاسم مياه النيل وتعزيز علاقات التعاون المائى فيما بين دول الحوض، تشهد فى الوقت الحالى، تطورات مهمة غير مسبوقة، من شأنها أن تفضى إلى إبرام اتفاق تاريخى فيما بين دول حوض نهر النيل، من أجل الاتفاق على صيغة متوازنة للاستفادة من مياه النيل، على النحو الذى يحقق مطالب جميع الأطراف واحتياجاتها، من خلال مبادرة حوض نهر النيل.

ويتم التفاوض بشأن الاتفاقية المذكورة، من خلال اللجنة المشكلة لوضع الإطار القانونى والمؤسسى للاستغلال الأمثل والتوزيع العادل لمياه حوض النيل، فيما بين دول حوض النيل الشرقى، بهدف الخروج باتفاقية جديدة لمياه النيل بما يحقق فوائد متعددة، لا تقتصر على الحفاظ على حصص المياه الحالية، ولكنها تزيدها بدرجة كبيرة بالنسبة إلى كل دول نهر النيل.

وقد أجرت هذه اللجنة اجتماعات عدة للتفاوض بشأن الاتفاقية الإطارية الجديدة، من أجل التوصل إلى صيغ مرضية لجميع الأطراف، مع الوضع فى الحسبان المبادئ والأسس والأعراف المتفق عليها فى القوانين الدولية للمياه العابرة للحدود التى تركز على عدم الإضرار بالغير، والتشاور من أجل تحقيق المنفعة المشتركة، واحترام المواثيق والمعاهدات السابقة. وساعدت هذه المفاوضات على بناء الثقة بين الدول المعنية، ونجحت فى تضييق هوة الخلافات فيما بينها إلى حد كبير، حتى يمكن القول إن الجزء الذى ما زال خاضعا للتفاوض يتعلق ببعض القضايا الجزئية فحسب؛ هى:

- **مسألة الإخطار المسبق**، الذى يلزم كل دولة بإخطار الدول الأخرى عن أى مشروع تقوم بتنفيذه، وهى مسألة ترى مصر أنها لا تمثل قيدا على دول الحوض، بقدر ما أنها تندرج فى إطار مبدأ (عدم الضرر)

الذى تقوم عليه المبادرة، حتى يجرى التأكد من أن تلك المشروعات لن تؤثر سلبا فى الموارد المائية للدول الأخرى، فى حين تخشى إثيوبيا من أن يمثل ذلك قيدا على حقها فى تنفيذ مشروعات مائية وطنية.

- **مفهوم الأمن المائى** الذى تعده مصر من أهم المبادئ التى تؤكدها مبادرة حوض النيل، من حيث تأكيد ضمان حصة كل دولة من مياه نهر النيل، فى حين تطالب إثيوبيا بتوضيح هذا المفهوم بدقة فى الاتفاقية.
- **توضيح مسألة المصطلحات الفنية**؛ مثل حوض النهر ومنظومة المياه وغيرها من المصطلحات الواردة فى الاتفاقية التى تطالب إثيوبيا بضرورة الاستخدام الدقيق لكل مصطلح منها، وفى سياقه المضبوط، حتى لا يتسبب ذلك فى إثارة مشكلات مستقبلية عند تطبيق هذه الاتفاقية فيما بين دول حوض نهر النيل الشرقى.

وترى مصر أن الجزء الأكبر من الاتفاقية الإطارية قد تم الانتهاء منه بنسبة ٩٩٪، فى إطار مبادرة حوض نهر النيل[٢٨]، وهو ما ساعد على إشاعة مناخ من الثقة فيما بين الدول الأعضاء، علاوة على أن مصر حرصت على التغلب على النقاط الجزئية التى ما زالت محل التفاوض، من خلال تقديم عدة اقتراحات بشأنها إلى الحكومة الإثيوبية، من أجل دراستها، بوصفها مخرجا من الخلاف السائد بشأن النقاط الثلاث السالفة الذكر، على النحو الذى يساعد لاحقا على الوصول إلى اتفاق نهائى على مضمون الاتفاقية الإطارية لتقاسم مياه نهر النيل.

ومن ثم، فإن الإسراع بحسم المسائل التى ما زالت محل تفاوض بشأن هذه الاتفاقية سيساعد على إحداث نقلة تاريخية فى قضايا التعاون المائى بين

دول حوض نهر النيل، ويلغى تماما احتمالات نشوب صراعات فيما بين تلك الدول بشأن حصص المياه. غير أن الوصول إلى هذه النتيجة يتطلب مزيدا من الدأب والجهد الدبلوماسى من جانب الدول العربية المعنية، لاسيما مصر والسودان، مع ضرورة دعم مواقف هاتين الدولتين من جانب الدول العربية الأخرى، من أجل تشجيع دول الحوض، لاسيما إثيوبيا، على إبداء مزيد من المرونة من أجل إقرار تلك الاتفاقية، وأيضا من أجل التصدى لأية معوقات قد تثيرها بعض القوى الدولية والإقليمية من أجل الحيلولة دون إقرار تلك الاتفاقية التاريخية.

ب- مستقبل العلاقات العربية - الإريترية:

تتمثل القضية الرئيسية الحاكمة لعلاقات إريتريا مع العالم العربى على وجه التحديد، فى حسابات المكاسب والخسارة التى تحكم رؤية إريتريا لعلاقاتها مع العالم العربى؛ أى: ما المكاسب التى يمكن أن تحصل عليها إريتريا من وراء تقاربها مع الدول العربية؟ وهل هناك خسائر يمكن أن تترتب على ابتعادها عن العرب؟ وكانت تلك هى المعادلة التى صاغ نظام الحكم فى إريتريا علاقاته مع العرب من خلالها منذ الحصول على الاستقلال، وسوف تظل هذه المعادلة حاكمة فى تحديد مستقبل العلاقات بين العرب وإريتريا.

وفى خلال فترة ما بعد الاستقلال، لم تجد إريتريا أن هناك مكاسب كبرى يمكن أن تتحقق من وراء تقاربها مع العالم العربى، لاسيما فى حالة الانضمام إلى العضوية الكاملة إلى الجامعة العربية، ولم يكن هناك من ثم ما يغريها على تعزيز علاقاتها مع العرب، باستثناء فترة قصيرة أعقبت الهزيمة العسكرية الساحقة التى لحقت بإريتريا فى حربها مع إثيوبيا فى مايو ٢٠٠٠، اتجه فى خلالها نظام الحكم فى إريتريا نحو تحسين علاقاته مع العالم العربى فى إطار محاولة التماس قدر من المساندة والحماية فى مواجهة احتمالات إقدام إثيوبيا

على محاولة الإطاحة بنظام الحكم فى إريتريا. وهى احتمالات كانت واردة بقوة وقتذاك، فى ظل الانهيار شبه الكامل للقوة العسكرية الإريترية، حتى لم يكن لدى إريتريا ما يتيح لها منع إثيوبيا من تنفيذ ذلك، إذا أرادت.

وهناك سيناريوهان رئيسيان أمام مستقبل العلاقات بين العرب وإريتريا:

أولهما السيناريو التشاؤمى، وهو فى واقع الأمر مجرد امتداد للوضع القائم بالفعل فى العلاقات بين العرب وإريتريا، حتى لا يجد نظام الحكم فى إريتريا ما يغريه على التقارب مع العالم العربى، بدرجة أكبر مما هو حادث بالفعل، لاسيما فى ظل التدهور الهائل فى العمل العربى المشترك، مع عجز النظام الإقليمى العربى عن توفير الحماية والمساندة لأعضائه الرئيسيين، وفى ظل امتناع الدول البترولية عن توظيف جزء من الفوائض المالية الهائلة المتاحة لها فى الوقت الحالى للاستثمار فى الدول العربية غير البترولية الأخرى؛ وهو الأمر الذى يضعف الحافز لدى إريتريا لتحقيق تقارب أكبر فى علاقاتها مع العالم العربى.

وثانيهما السيناريو التفاؤلى، ويقوم على إمكان إقدام إريتريا على تطوير علاقاتها بالعالم العربى بدرجة كبيرة، ويشمل فى ذلك الانضمام إلى العضوية الكاملة فى الجامعة العربية؛ وهو ما يمثل نقلة كبيرة، ليس فى السياسة الخارجية لإريتريا فحسب، وإنما يعبر عن تحول جذرى فى خيارات الهوية والانتماء من جانب النخبة الحاكمة فى البلاد. ويقوم هذا السيناريو على وجود احتمالات محددة يمكن أن يتجه من خلالها نظام الحكم فى إريتريا إلى اتخاذ قرارات كبرى بشأن التقارب مع العالم العربى. وتتمثل فى احتمالين رئيسيين؛ أولهما: تنفيذ سياسة عربية منسقة على صعيد توجيه مساعدات مالية واستثمارات اقتصادية فى إريتريا، على النحو الذى يساعد على دفع جهود التنمية بها، لاسيما إذا ترافق ذلك مع سياسة انفتاح اقتصادى واعية من جانب

الحكومة الاريترية، على النحو الذى يزيد من جاذبية خيار التقارب مع العرب لدى قطاعات واسعة من الشعب الإريترى.

والآخر: تصاعد الضغوط الخارجية على نظام الحكم فى إريتريا، بصورة تزيد بشدة من عزلته الإقليمية والدولية، وهو احتمال يبدو واردا بقوة فى ظل الضغوط الدولية المتزايدة على إريتريا لدواع متعددة تتعلق بـ: الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم فيها، والمساندة الإريترية لجماعات المعارضة الصومالية، على النحو الذى يتصادم مع توجهات السياسة الأمريكية، حتى يمكن القول إن ازدياد عزلة نظام الحكم فى إريتريا وإمكان استهدافه سياسيا وعسكريا من جانب بعض القوى الدولية والإقليمية، يمكن أن يدفعه إلى مزيد من التقارب مع العالم العربى، على أمل الحصول على قدر من الدعم والمساندة فى مواجهة هذه الضغوط المتزايدة.

ومن الممكن أن يجىء التقارب بين إريتريا والعالم العربى نتاجا لتحول سياسى جذرى داخل إريتريا فى حالة انتصار جماعات معارضة ذات توجهات عروبية، ووصولها إلى السلطة فى البلاد، إما من خلال الفوز فى انتخابات ديمقراطية، أو عن طريق الإطاحة بنظام أسياس أفورقى، من خلال عمليات المقاومة المسلحة. وإن كان هذا الاحتمال يبدو ضعيفا فى ظل ما يبدو من أن أغلب جماعات المعارضة الإريترية إما قريبة من إثيوبيا، وتتلقى الدعم والمساندة منها، ولن تكون حريصة - فى حالة وصولها إلى السلطة - على التقارب مع العرب، وإما ذات توجهات إسلامية متشددة، لا تعطى أولوية كبيرة للتوجه القومى العروبى.

ولدى الموازنة بين هذين السيناريوهين، يبدو واردا بقوة استمرار الوضع الراهن للعلاقات العربية - الإريترية، فى إطار صيغة أقرب إلى السيناريو التشاؤمى؛ إذ ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الدول العربية راغبة فى تنفيذ

سياسة منسقة لتشجيع إريتريا على التقارب مع العالم العربى، أو الانضمام إلى العضوية الكاملة فى الجامعة العربية؛ إذ كانت هذه النوعية من السياسات واردة فى عقدى الستينيات والسبعينيات، على غرار ما قامت به بعض الدول العربية إزاء الدول ذات الهوية العربية الأفريقية المزدوجة؛ مثل موريتانيا والصومال وجيبوتى وجزر القمر، لتشجيعها على أن تكون جزءا من العالم العربى، مع تشجيع جهود التعريب فيها، فى حين لا يبدو تكرار هذه التجارب واردا فى حالة إريتريا، فى ظل التردى العام فى العمل العربى المشترك، مع شيوع حالة من اللامبالاة، وعدم الاكتراث بمثل هذه القضايا، من جانب أغلب الدول العربية.

خاتمة:

يشير تحليل العلاقات بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا إلى وجود مصادر متنوعة للنزاعات بين الجانبين، يرتبط بعضها بالتنافس على الأدوار الإقليمية، ويرتبط بعضها الآخر بالخلافات القائمة بشأن تقاسم حصص مياه النيل بين مصر والسودان وإثيوبيا. وكانت هذه النزاعات موضوعا لاستقطاب خارجى كثيف من جانب إسرائيل بشكل خاص، وأيضا من جانب الولايات المتحدة إلى حد ما؛ وهو مما أضفى أبعادا أكثر خطورة على تلك النزاعات بصورة زادت من كثافتها بدرجة أكبر مما لو كان التعامل معها مقصورا على الأطراف المعنية فحسب.

ومع أن النزاعات القائمة بين العرب وكل من إثيوبيا وإريتريا ظلت دائما منخفضة الحدة، ولم تصل قط إلى مستوى المواجهة العسكرية، باستثناء الصراع على جزر حنيش بين اليمن وإريتريا؛ فإن تلك النزاعات تتسبب فى شيوع قدر من التوتر فى العلاقات بين تلك الأطراف، فضلا عن أنها تحمل احتمالات تصاعد هذه النزاعات فى المستقبل، ما لم يتم العمل على تسويتها، والوصول إلى حلول فعالة وحاسمة لها، خاصة فيما يتعلق بمسألة مياه نهر

النيل، وذلك فى ظل وجود محاولات خارجية لتأجيج هذه الخلافات فيما بين العرب وإثيوبيا بشكل خاص.

وتعد الجهود الجارية فى الوقت الحالى من أجل الوصول إلى اتفاق إطارى لتنظيم الانتفاع بمياه النيل، بين دول حوض النيل الشرقى، بوصف ذلك جزءا من مبادرة حوض نهر النيل، تطورا بالغ الأهمية فى التعامل مع القضايا الشائكة المتعلقة بحصص المياه، لما تحمله من إمكان استحداث منظومة قانونية ومؤسسية لتقاسم مياه النيل، فيما يمكن أن يمثل تطورا تاريخيا غير مسبوق على الإطلاق، ووفق صيغة تزيد من حصة كل دولة من الدول المعنية، بما ينهى الخلافات التى تثور بين الحين والآخر بشأن هذه المسألة، وبما يحقق مكاسب كبرى لكل الأطراف، وذلك إذا كللت المفاوضات المبذولة بشأن صياغة هذا الاتفاق الإطارى بالنجاح.

الهوامش:

(١) د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم، "المسلمون والاستعمار الأوربى فى أفريقيا"، عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب)، العدد ١٣٩، يوليو/ تموز ١٩٨٩، ص٢١٩-٢٢١.

(٢) صلاح الدين حافظ، "صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى"، عالم المعرفة، العدد ٤٩، يناير ١٩٨٢، ص٥٥-٥٦.

(٣) د. عبد العليم خلاف، "كشوف مصر الأفريقية فى عهد الخديوى إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩"، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، الكتاب رقم ١٤٤، ١٩٩٩)، ص١٧-٣١.

(٤) ح. أ. إبراهيم وعباس أ. على، "المبادرات والمقاومة الأفريقية فى شمال شرق أفريقيا"، فى أ. آدو بواهن (المشرف على المجلد)، أفريقيا فى ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥ (باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأديفرا، اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع، ١٩٩٠)، ص٩٩.

(٥) دأبت الحكومات الإثيوبية تقليديا على عدم إعلان إحصاءات رسمية بشأن التقسيمات الدينية فى المجتمع الإثيوبى بقصد إبقاء الغموض حول نسب المنتمين إلى الديانتين الإسلامية والمسيحية. غير أن كثيرا من المصادر الدولية تطرح نسبا تقديرية فى هذا الصدد، واعتمدنا هنا على ما يأتى:

The U.S. Central Intelligence Agency (CIA), **The World Fact book 2007**.

https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/et.html

(٦) وردت هذه الرؤية فى الموقع الرسمى لوزارة الخارجية الإثيوبية على شبكة الإنترنت، وذلك على النحو الآتى:

Ministry of Foreign Affairs of Ethiopia, "The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy: Relations with Egypt", Available on:
http://www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Relations_With_Countries_Middle_East_Egypt.php

(٧) جوزيف إلياس، "أخطاء مصر فى الصومال"، الشبكة الصومالية للمعلومات (http://alsomal.com)، ١١ مايو ٢٠٠٤.

(٨) محمد فائق، "عبد الناصر والثورة الأفريقية" (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، مطبوعات ثورة يوليو، رقم ٥، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٢)، ص٧٥-٧٦.

(9) Kefyalew Mekonnen, "The Defects and Effects of Past Treaties and Agreements on the Nile River Waters: Whose Faults Were they?", **T'kur Abay Resources Center** (http://www.ethiopians.com), 1999.

(١٠)يعبر عن هذا الموقف - على سبيل المثال - الخبير الإثيوبى كنفى إبراهام (رئيس المعهد الدولى الإثيوبى للسلم والتنمية، وأحد المستشارين الإثيوبيين البارزين فى مجال المياه)، وهو منشور فى:

Getachew Sisay, "The Hydro politics of Nile, Past, Present and Future", **Cyber Ethiopia Association** (http://www.cyberethiopia.com). Geneva, Switzerland, March 4, 2005.

(١١)انظر فى هذا الصدد تصريحات الدكتور عبد الفتاح مطاوع، المسئول عن قطاع مياه النيل، بوزارة الموارد المائية والرى، فى: محمود مراد، "نحن وأفريقيا، نهر النيل والأمن المائى"، جريدة الأهرام، ١٥ مارس ٢٠٠٧.

(١٢)سالى هانى، "مبادرة حوض النيل: قراءة فى الموقف المصرى"، مجلة آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام)، العدد ١٧، ربيع ٢٠٠٥.

(١٣) "الدور الإسرائيلى فى منطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا"، فى: التقرير الاستراتيچى العربى ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام، ٢٠٠٥).

(١٤) د. سلوى محمد لبيب، "السياسة المصرية تجاه إثيوبيا فى التسعينيات"، فى د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص٩٤٤-٩٤٥.

(١٥) للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر: د. أحمد إبراهيم محمود، "إثيوبيا والمسألة الصومالية: من التدخل عن بعد، إلى الغزو العسكرى"، المستقبل العربى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، السنة الثلاثون، العدد ٣٣٩، مايو ٢٠٠٧.

(16) David Styan, "Ethiopia: Economy", in: Africa South of the Sahara 2004 (London & New York: Europa Publications, Taylor & Francis Group, 2003), pp.415 -416.

(١٧) "وزير التموين: وصول الدفعة الأولى من اللحوم الإثيوبية إلى مصر الأسبوع المقبل"، جريدة الأهرام، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤.

(١٨) د. منى الجرف وآخرون (إعداد)، "أداء التجارة الخارجية"، تقرير نصف سنوى (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، مكتب الوزير)، مجلد ١، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٠٧، ص٥٧.

(١٩) "وباء الحمى القلاعية يغتال الثروة الحيوانية، شحنة ماشية إثيوبية مصابة وراء الكارثة"، جريدة الوفد، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦.

(٢٠) "استئناف استيراد اللحوم من إثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا"، جريدة الأهرام، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧.

(٢١)بيركيت هابتى سيلاسى، "الصراع فى القرن الأفريقى"، ترجمة: عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص٧٣-٧٥.

(٢٢)بدر حسن شافعى، "إريتريا: التوجه صوب العرب، لماذا؟"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة، مؤسسة الأهرام)، المجلد ٣٨، العدد ١٥٢، إبريل ٢٠٠٣، ص٢٠١.

(٢٣)سمير حسنى، "المسألة الصومالية: الخلفية التاريخية، الواقع الراهن، احتمالات المستقبل"، أوراق الشرق الأوسط (القاهرة، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط)، العدد ٤، نوفمبر ١٩٩١، ص٩٥-٩٦.

(٢٤)"الدور الإسرائيلى فى منطقة البحيرات العظمى وشرق أفريقيا"، مصدر سابق.

(٢٥)"سلام أسمرة السودانى: تقارب سودانى - إريترى لمواجهة أمريكا وحضور عربى بارز"، جريدة القدس العربى (لندن)، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٦.

(26) Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy", Atlantic Monthly (Washington DC: The Atlantic Monthly Group), vol.273, no.2, Feb. 1996, pp.44-76.

(27) Scott Barnett, "Conflict & Cooperation in Managing International Water Resources", Policy Research Working Paper (Washington DC: The World Bank, Policy Research Department, Public Economics Division), no.1303, May 1994.

(٢٨)"محمود أبو زيد: اتفاقية الإطار المؤسسى تزيد حصة مصر من مياه النيل"، جريدة الأهرام، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧.